

العنوان:	أهمية دورة حياة المشروع في زيادة فعالية المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالاختلالات المالية
المصدر:	مجلة البحوث المالية والتجارية
الناشر:	جامعة بورسعيد - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	الشواربي، محمد عبدالمنعم
المجلد/العدد:	ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	يونيو
الصفحات:	50 - 98
رقم MD:	70790
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التمويل، التعثر المالي، الشركات المساهمة، مصر، المحاسبة المالية، السيولة النقدية، حقوق الملكية، الاحوال الاقتصادية، العولمة، المعلوماتية، القطاع العام، الاستثمار، المعلومات المحاسبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/70790

أهمية دورة حياة المشروع في زيادة فعالية المعلومات الحاسبية للتنبؤ بالإختلالات المالية

بحث مقدم من

د. محمد عبد المنعم الشواربي

٢٠٠٩

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى وضع نموذج محاسبي يمكن الشركات من التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه، حتى تستطيع اتخاذ إجراءات كفيلة بمعالجته بتصحيح الهياكل التمويلية أو تغيير الأنظمة الإدارية. وتتبع أهميته من خلال مشاهدته الفترة الأخيرة في جمهورية مصر العربية من تعرض بعض الشركات المساهمة لصعوبات مالية أدت إلى تدون في النشاط وأحياناً إلى إعلان تعثرها المالي. وقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية لمدة عشر سنوات متتالية استخدم الباحث مجموعة من النسب المالية التي يمكن من خلالها الحكم على درجة التعثر في الشركات خلال مراحل دورة حياة المشروع وأثر هذه النسب على محتوى المعلومات المحاسبية في معالجة الإختلالات المالية وهي:

- ١- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي.
 - ٢- حقوق الملكية بالمقارنة مع الالتزامات.
 - ٣- الالتزامات المقارنة مع حقوق الملكية.
 - ٤- الوزن النسبي للأصول الثابتة في الهيكل التمويلي.
 - ٥- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.
 - ٦- نسبة السيولة العادية.
 - ٧- السيولة الفورية
 - ٨- معدل غطاء الالتزامات طويلة.
 - ٩- نسبة الالتزامات المتداولة.
 - ١٠- نسبة الالتزامات طويلة الأجل.
 - ١١- معدل التمويل بالديون.
 - ١٢- معدل الديون إلى حقوق الملكية.
 - ١٣- معدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل
 - ١٤- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل تساوي
- استخدام الباحث لسلسلة زمنية عبارة عن ١٠ سنوات تبدأ من ١٩٩٩ - ٢٠٠٨ لميزانيات ثلاث شركات تمثل الثلاث مراحل لدورة حياة المشروع وهي:

- ١- شركة الشرق الأوسط للاستثمارات التعدينية وهي تمثل مرحلة البداية والنهاية.
- ٢- شركة بور سعيد للملاحة والأعمال البحرية وهي تمثل مرحلة النضج.
- ٣- شركة بور سعيد للتنمية السياحة وهي تمثل مرحلة الانحدار والتصفية.

وقد أستخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يمكن من خلالها اختبار فروض البحث وهي:

١- مصفوفة الارتباط بين النسب المالية المستخدمة في الدراسة.

٢- تحليل التمايز:

٣- الانحدار اللوجستي:

٤- تحليل العامل:

وتتمثل أهم النتائج التي أفضى إليها البحث فيما يلي:-

■ الوصول إلى نموذج إحصائي مختلف عن النماذج التقليدية يفيد في توفير معلومات إضا فيه للقوائم المالية المنشورة بصورة مبسطة مما يساعد على التنبؤ بالاختلال المالي قبل حدوثه بفترة كافية ويمكن تحديد معالم النموذج المقترح بتأثير دورة حياة المشروع على المحتوى المعلومات المحاسبية لمعالجة الإختلالات المالية وذلك من خلال الاهتمام بقيم النسب المالية ذات قيم الشيع المرتفعة الآتية:

١- حقوق الملكية بالمقارنة بالالتزامات

٢- معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل.

٣- نسبة الالتزامات المتداولة

٤- معدل الديون إلى حقوق الملكية

٥- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل

٦- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.

مقدمة

تعاظم أهمية الشركات والدور الاقتصادي الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الوطني ونموه، حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية، وتطورها هو دليل عافية الاقتصاد وتقدمه، وإن اقتصاد أي بلد يقاس بمؤشر أداء الشركات فيه ولذلك وجب الحفاظ عليها من أي إختلالات مالية قد تؤثر على استمراريتها في المستقبل ومن أخطر هذا الإختلالات تأثيرا على الشركات هو التعثر المالي.

وحتى يمكن التنبؤ بالتعثر للشركات يجب أن يتوافر جملة من المعلومات الصحيحة والدقيقة والتي تتمتع بقدر من الشفافية حيث اهتمت العديد من الجهات الفنية والمهنية بتوافر المعلومات المحاسبية اللازمة لمواجهة التحديات الهائلة من جراء دخول العولمة والمعلوماتية والتوجه الاقتصادي العالمي نحو الاندماج وتجاوز الحدود الإقليمية وقرارات منظمة التجارة العالمية، وما تقوم به الدول من خصخصة للقطاع العام تبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل دور المعلومات المحاسبية لتسهم بصورة أكثر فاعلية نحو التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي تحتاح العالم وتزلزل اقتصاديات دول العالم من أدناه إلى أقصاه.

كما أن المعلومات المحاسبية باعتبارها المحتوى الإعلامي والمتمثلة في مجموعة التقارير والقوائم المالية والمحاسبية تلعب دوراً هاماً في التنبؤ بالتعثر المالي من خلال توفير المعلومات المتعلقة بحقيقة ما تعرضه القوائم والتقارير المالية للشركات من مراكز مالية والأرباح المحققة والمتوقعة مستقبلاً^(١).

لذلك فإن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدو التقارير والقوائم فإن هذا البحث يختبر منفعة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي بالشركات في ضوء دورة حياة المشروع.

مشكلة البحث

تعاني العديد من المشروعات وخاصة شركات قطاع الأعمال العام في مصر مشاكل متعددة أهمها

اختلال هيكلها المالية والتمويلية كما يتضح من الجدول الآتي^(٢):-

م	الشركة القابضة	الشركات التابعة	رأس المال	الديون المتراكمة	الخسائر
١	الشركة القابضة للصناعات الغذائية	٢٢	٢٣٣٤٤٤٠٠	١٢٩٠٢٧١	١٧٣٨٢
٢	الشركة القابضة للنقل البحري والبحري	١٢	٩١٨٦٦٣	٢٠٥٦٢٧	٥١٨٤٥

(١) الجريدة الاقتصادية، العدد رقم ٤٠٤٥، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٤.

(٢) مركز معلومات قطاع الأعمال - وزارة الاستثمار - القاهرة - ٢٠٠٥.

٢١٩٠١٥٥	١٣٩٧٩٨١٨	٦٥١٦١٣	٣٨	الشركة القابضة للغزل والنسيج	٣
١٧٢١٤٠	١٤٦٦١١٤	١٢٩٠٠٠	١١	الشركة القابضة للتجارة	٤
١٦٤٨٠٣	٤١٨٣٨٣٦	١٧٣٩٧٠٥	٢٤	الشركة القابضة للصناعات الكيماوية	٥
١٧١٠١٦١	٨٤٠١٠٦٨	٢١٩٩٨٤	١٨	الشركة القابضة للصناعات المعدنية	٦
-	٢١٠٠	٩٢٧٥٠٠	٥	الشركة القابضة للسياحة والسينما	٧
-	٤٤٦٧٠٧	٥٧٤٤٠٠	١٢	الشركة القابضة للصناعات الدوائية	٨
٢٢٥٢٧	١٩١٤٨٣١	٦٦٥٦٧١	١٨	الشركة القابضة للتشييد	٩

ويتبين من الجدول السابق أن رأس مال تلك الشركات بلغ حوالي ١٠ مليار جنيه بينما بلغت ديونها المتراكمة حوالي ٣٢ مليار جنيه حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ كما بلغت خسائرها في نفس التاريخ حوالي ٣ مليار جنيه وقد أثر هذا الخلل في الهياكل المالية والخسائر المتراكمة على مستوى كفاءة هذه الشركات مما أدى إلى زيادة في مديونية شركات قطاع الأعمال لدى البنوك حيث بلغت قروض قطاع الأعمال العام من البنوك حوالي ١٩ مليار جنيه حتى ٢٠٠٥ /٦/٣٠ كما بلغت الفوائد المحسوبة في هذا التاريخ ٤ مليار جنيه مما يعنى وجود تدني واضح في أدائها المالي والتشغيلي وعدم قدرتها على المنافسة في السوق وتعرضها لمخاطر التعثر المالي.

وفي محاولة للتغلب على آثار ذلك فإن الأمر يتطلب البحث عن آلية تساعد في التنبؤ مسبقا بمخاطر التعثر المالي لهذه الشركات مما قد يساعد على تجنب تلك المخاطر والإسراع بتقديم العلاج المناسب لتحسين الأوضاع بتلك المشروعات وإستمراريتها وإن فرض الاستمرارية في المحاسبة يعني أن الشركة سوف تستمر في عملياتها، ولن تخرج من الصناعة، أو يتم تصفيتها. وحتى يحدث ذلك يجب عليها أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كاف^(٣).

(Welfinance, 2003)

وتتمثل مشكلة البحث في تجاهل أثر المرحلة التي يمر بها المشروع من مراحل دورة حياته على المحتوى المعلوماتي لكل من بيانات الدخل والتدفقات النقدية وبالتالي يترتب على ذلك عدم قدرة المشروع على تحقيق التوازن المالي المطلوب ومن ثم تعاني من مشكلة التعثر المالي التي تؤدي إلى انحدار المشروع ونهايته السريعة.

علاوة على إن عدم قدرة المستثمر على التحديد الدقيق لنوعية المعلومات التي يحتاج إليها في اتخاذ القرار نتيجة تجاهل تأثير المرحلة التي تمر بها المشروع من مراحل دورة حياتها على الأهمية النسبية لمعلومات القوائم المالية المنشورة المرتبطة بالمرحلة.

(3) Welfinance, "Going Concern", 2003, Available at: http://www.investorwards.com/2189/going_Concern..Html

حيث أن المشروع لديه مكونات هما:-

- أصول متاحة Assets In

- فرص للنمو Growth opportunities بالإضافة إلى تهديدات مصاحبة لهذه الفرص

وتختلف المعلومات والمقاييس لكل مكون من هذين المكونين في كل مرحلة من مراحل عمر المشروع حيث تكون في المراحل المبكرة فرص النمو هي المكون الأكبر من قيمة المشروع بينما في المراحل المتأخرة تكون الأصول المتاحة هي المكون الأكبر من قيمتها فمن المتوقع أن يختلف المحتوى المعلوماتي وكذلك الأهمية النسبية من مرحلة إلى أخرى.

وبالتالي يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية لجميع المراحل دون تمييز لأهميتها حسب المرحلة التي تمر بها المشروع إلى اتخاذ قرارات خاطئة ومن ثم تقود إلى التعثر المالي للمشروع.

أهمية البحث:

تتمثل الأسباب التي تبرز أهمية البحث في:

١. ندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقة بين التنبؤ بالاختلال المالي في إطار دورة حياة المشروع وذلك في حدود ما أطلع عليه الباحث.
٢. يعد التنبؤ بالاختلال المالي باستخدام المعلومات المحاسبية أحد الآليات الهامة التي تفيد في معالجة أسباب ذلك الاختلال والعمل على المحافظة على استمرارية المشروع.
٣. يعد التعرف على مدى توافر المعلومات المحاسبية اللازمة للتنبؤ بالاختلال المالي انعكاسا للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة ومدى وفائها بحاجات مستخدمي المعلومات.
٤. يقوم البحث على منهجية تتفق وطبيعة البيئة محل الدراسة والتطبيق.
٥. تقدم هذه الدراسة مقياسا على مدى جودة المعلومات المحاسبية ومدى فعاليتها في التنبؤ بالاختلال المالي في ضوء دورة حياة المشروع.

ويكتسب هذا البحث أهميته على المستوى الأكاديمي من تناوله نظرية دورة حياة المشروع كمنطلق

للتحسين المستمر للمحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية للمشروعات في ظل المتغيرات التي أفرزتها

البيئة الاقتصادية الجديدة للتنبؤ بالتعثر المالي خاصة في ظل الأزمة العالمية التي تعصف حاليا باقتصاديات

اعتي دول العالم من شرقه إلى غربه دون تفرقة في الأنظمة التي تنتمي لها تلك الاقتصاديات لذلك لم يعد

أمامها إلا إدارة السعي جاهدة لابتكار أساليب علمية جديدة للتنبؤ

بالاختلالات المالية قبل حدوثها بوقت كاف تستطيع المشروعات اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكنها من مواجهة تلك الاختلالات عند وقوعها.

كما تمتد أهمية هذه البحث إلى الجانب التطبيقي حيث يسعى البحث إلى تناول مدى فعالية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالاختلالات المالية في ظل نظرية دورة حياة المشروع من خلال نموذج محاسبي مقترح يمكن من التنبؤ بدقة بالتعثر المالي قبل وقوعه بفترة كافية تستطيع المشروع أن يتخذ التدابير المناسبة لمواجهة هذا التعثر وبالتالي اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة التي تحافظ على موارد المشروعات من التبدد والخسارة علاوة على المحافظة على استمرارية المشروعات التي تمثل جزء كبير من الثروة القومية لكل دول على حده.

كما ترجع أهمية الدراسة في اقتراح نموذج تنبؤي يعتمد على بعض النسب لمحاسبية المستخرجة من القوائم المالية في المساهمة في التنبؤ بالاختلال المالي الذي تواجهه بعض المشروعات العاملة في جمهورية مصر العربية وذلك في ضوء نظرية دورة حياة المشروع بما يمكن من اتخاذ القرارات السليمة نحو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمشروع.

كما تساهم نتائج هذه الدراسة في توجيه الموارد الاقتصادية لأفضل الخيارات المتاحة في جانبي التمويل الاستثمار من خلال تطبيق النموذج المقترح على الاختلالات المالية ومدى قدرة هذا النموذج في توقع الاختلالات المالية قبل وقوعها بعام أو عامين.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- تقييم أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي.
- ٢- تحديد المحتوى المعلوماتي الملائم لاكتشاف التعثر المالي طبقاً للمرحلة التي يمر بها المشروع من مراحل دورة حياته.
- ٣- تحديد عوامل وأبعاد التنبؤ بالتعثر المالي في المشروع والتي ترتبط وتناسب المرحلة التي يمر بها من مراحل دورة حياته.
- ٤- الوصول إلى نموذج محاسبي مقترح يؤدي إلى زيادة فعالية التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المعلومات المحاسبية في ضوء دورة حياة المشروع.

مجال البحث:

إن المقصود بالاختلالات المالية هنا هو التعثر المالي للشركات ويعتبر البعد الأساسي لهذا البحث هو فعالية المعلومات المحاسبية في اكتشاف التعثر المالي أو التنبؤ به بما يفيد ويرشد قرارات

مستخدمي القوائم المالية في ضوء دورة حياة المشروع وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث ما يلي:-

١. القرارات الإدارية التي تتخذها الإدارة العليا والاستراتيجيات التي تتبعها إدارة المشروع من مرحلة إلى أخرى من مرحلة إلى أخرى من مراحل دورة حياتها.
٢. قياس الفعالية التنظيمية خلال المراحل المختلفة من مراحل دورة حياة المشروع وذلك لأنه بعد إداري بحت.
٣. أثر الصناعة والمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية على مراحل دورة حياة المشروع

منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك بدراسة وتحليل أبعاد ومشاكل التعثر المالي وطبيعة دورة حياة المشروع بالإضافة إلى تقييم نتائج الدراسات السابقة وذلك بهدف الوصول إلى الإطار النظري للدراسة وكذلك تحديد فروض الدراسة وعلى المنهج الاستنباطي للوصول إلى نموذج مقترح للتنبؤ بمخاطر التعثر المالي في ضوء دورة حياة المشروع واختبار هذا النموذج.

فروض البحث:

يعتمد هذا البحث على الفرضيتين التاليتين لتحقيق أهدافه:
الفرض الأول: توجد علاقات ارتباطية ذو دلالة إحصائية بين النسب المالية محل الدراسة.
الفرض الثاني: لا توجد تمييز ذو دلالة إحصائية للنسب المالية يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر المالي خلال دورة حياة المشروع.

خطة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث سوف يتم تقسيمه على النحو التالي:
المبحث الأول: أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالتعثر المالي.
المبحث الثاني: نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي في ضوء نظرية دورة حياة المشروع.
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.
وسوف يُختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

المبحث الأول

أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها في التنبؤ بالتعثر المالي

مقدمة

يعتبر التعثر المالي مشكلة تواجه كافة المشروعات سواء كانت قطاع أعمال عام أو قطاع خاص ويرجع هذا التعثر إلى وجود العديد من المشكلات الإدارية والتمويلية في هذه المشروعات والتي بدورها تؤدي إلى تدني مستوى كفاءتها كما أن هناك بعض الاختلافات بين الباحثين حول استخدام هذا المصطلح، فقد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الإفلاس القانوني أو الإعسار المالي، أو لوصف المرحلة التي تسبق الإفلاس في الشركة، في حين يستخدمه آخرون لوصف الشركة التي تعاني من تراكم الخسائر لعدد من السنوات تميزا له عن حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات والتي ترتبط بمفهوم الإفلاس ويعتبر تعثر المشروعات من الظواهر الاقتصادية العامة التي لا تعتمد على نمط أو نظام اقتصادي معين.

أولاً: - مفهوم التعثر المالي

يعني خروج مسيرة الأداء الاقتصادي عموماً والمالي والإداري خصوصاً عن خطوط مساراته المنضبطة أدائياً، وبما قد يحمل التعثر المؤقت أو النهائي الذي يستوجب خروج المنشأة من عالم الأعمال وبصرف النظر عن مسببات ذلك سواء لأسباب عامة أو خاصة⁽⁴⁾.

أي أنه يتمثل في انخفاض إيرادات المشروع وعدم كفايتها لتغطية تكاليفه وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل العائد على الاستثمارات المماثلة وانخفاضه عن معدل تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل.

التعثر في المفهوم البنكي:

هو ارتباك مالي يصيب المنشأة المدينة- وبصرف النظر عن الأسباب- وبحيث تتوقف حركة إداؤها المنتظمة سداداً مع بنوكها الدائنة، وبصرف النظر عن الأسباب عامة و/ أو خاصة ويحمل ذلك المفهوم خروج الأسباب كُليّة عن نطاق التعمد وإنما فقط وصولها لما آلت إليه

(4) <http://www.finance21.org/m3aref.htm>

الأمر رغماً عن كل محاولات تفاديها وبصرف النظر عن وجود تلك المحاولات من عدمها والقائم بها الخ.

التعثر في الفكر القانوني:

لا يوجد في الفكر القانوني تعريف محدد للتعثر المالي حيث بنصب كل اهتمام هذا الفكر على توصيف حالات الإفلاس وهذا دفع البعض إلى اعتبار التعثر المالي إفلاساً ومن ثم تعريف المشروع المتعثر على أنه المشروع الذي خضع لعملية التصفية أو لعملية إعادة التنظيم القانوني له⁽⁵⁾.
التعثر في الفكر المحاسبي:

تعددت واختلقت المفاهيم المستخدمة في وصف حالات التعثر المالي للمشروعات في الفكر المحاسبي فقد ظهرت اتجاهات وأراء مختلفة لتعريف التعثر فنحن بإزاء موقفين مختلفين، أحدهما يوسع معناه، والآخر يضيقه، فأما من يوسع مفهوم التعثر، فهم عدد من الباحثين في مجال الاقتصاد، وعدد آخر من رجال المال، فهم يرون أن الشركة المتعثرة عموماً هي التي حققت خسائر لمدة ثلاثة أعوام متتالية، وأما الشركة التي حققت خسائر لمدة عامين متتاليين فيعتبرونها شركة شبه متعثرة حيث تشير الخسائر المتحققة إلى انخفاض محل بالتوازن النسبي للبنية المالية للشركة.
لذا يمكن تعريف التعثر المالي بأنه:-

تلك المرحلة التي وصلت فيها الشركة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جداً من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر وغالباً ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معاً وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي.
وبالتالي يمكن استنتاج أنه على الشركة كي تستطيع ممارسة نشاطها دون أية متاعب أو اضطرابات مالية، أن توازن بين قدرتها على تحقيق الأرباح وقدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها، أي أن توازن بين ربحيتها وبين قدرتها على توليد تدفقات نقدية معقولة وكافية لسداد الالتزامات، على أن يتم كل ذلك في ظل هيكل مالي متوازن وسليم.

(5) Hamilton, R., Howcroft, B., Liu, Z., & Pond, K. "The Survival Potential of Companies placed into Administrative Receivership" *Managerial Finance*, Vol. 17, No. 3, 2002, pp335- 354.

ثانيا: مراحل التعثر المالي

يقوم الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم بدائل مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها المشروع قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه ولعل من أشهرها ذلك العمل الذي قدمه الباحث جون ارجنتي^٧ حيث استخدم مصطلح الفشل في عمله و عرفه على أنه العملية التي تكون فيه المشروع قد بدأت بالسير في الطريق الطول الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي .Insolvency

وتمر المشروع بمراحل أربعة متعاقبة قبل أن يصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياته واضحة المعالم ورئيسية وهي كما يلي:-

المرحلة الأولى: النزوع للتسلط الإداري.

المرحلة الثانية: الأخطاء النوعية

المرحلة الثالثة: مظاهر الانهيار.

المرحلة الرابعة: الانهيار الفعلي

ومن استعراض المراحل السابقة يمكن توجيه الانتقادات الآتية إلى أفكار أرجنتي:-

أولا: أن أرجنتي لم يقدم تعريفا واضحا ودقيقا لتلك الأخطاء التي يمكن اعتبارها كارثية والتي ستضع المشروع على طريق الانهيار كما أهمل الجوانب المالية.

كما قدم الدكتور الباحث أبو الفتوح^{١١} شواهد مالية وزعها على أربعة مراحل رئيسية تظهر كل منها مدى التعثر المالي الذي تعاني منه المشروع، وهذه المراحل هي:-

المرحلة الأولى:

- التأثر بالنواحي القانونية.
- الحاجة إلى تعديل النشاط الاقتصادي.
- الحصول على قروض متعاقبة.
- تكديس المخزون.

المرحلة الثانية:

- فقدان أسواق التسويق تدريجيا.
- عقد قروض طويلة الأجل
- التخلص من الموجودات الثابتة

- نقص رأس المال العامل

المرحلة الثالثة:

- الحاجة إلى الاستغناء عن بعض العمالة
- الاعتماد على جهات خارجية في توزيع الأرباح.
- تأخر في توزيع الأرباح.
- نقص في السيولة.

المرحلة الرابعة:

- بيع بعض الموجودات الثابتة للحصول على السيولة.
- توقف المشروع عن ممارسة نشاطها العادي.
- تأخر في تسديد التزاماتها.
- خسائر متعاقبة.

من الواضح أن الباحث من خلال المراحل الأربعة السابقة ذكرها، قد أرجع بدء عملية التعثر المالي للمشروع إلى تأثيرها ببعض النواحي القانونية، سواء كان ذلك ناتجا عن إهمال دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بها لهذه الجوانب قبل قيامها، أو بسبب ظهور بعض التعديلات القانونية اللاحقة، مما يعني أن المشروع مضطرة في هذه الحالة إلى تعديل نشاطها بما يتلاءم مع هذه المستجدات. تأسيسا على تقدم، يمكن صياغة نتيجة محددة من جميع الأعمال والبحوث التي تناولت مراحل التعثر المالي لدى المشروع مفادها التالي:

- لا يوجد سيناريو واحد يمكن أن تسير عليه جميع المشروعات المتجهة نحو التعثر المالي، وإنما قد تختلف هذه المراحل من مشروع إلى آخر ويعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها سبب التعثر المالي وطريقة تعامل إدارة المشروع معه، الأمر الذي يلعب دورا حاسما في تقرير احتمال وصول المشروع إلى حالة التعثر المالي أم لا.
- لا بد أن نوضح أن التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ ولكنه يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن يصل إلى الفشل المالي الكامل:-

المرحلة الأولى:- وهي المرحلة ما قبل ظهور التعثر أو الفشل المالي حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية وأهمها:

- (١) النقص في الطب على منتجات المشروع.
- (٢) ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج.

(٣) ضعف الموقف التنافسي للمشروع.

(٤) الزيادة في تكاليف التشغيل.

(٥) انخفاض معدل دوران الأصول.

المرحلة الثانية: وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية ويكون في حاجة ماسه من نقدية وذلك على الرغم من امتلاكه أصول مادية تزيد قيمتها عن قيمة التزاماته الإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية.

المرحلة الثالثة: ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة وصعوبة تحويل جزء من أصوله إلى نقدية في التوقيت الذي يطلب فيه الدائنون الحصول على ديونهم.

المرحلة الرابعة: وهذه المرحلة مرحلة التعثر المالي الكامل أو الفشل المالي وفي هذه المرحلة تكون القيمة السوقية للمشروع أقل من مجموع خصومه ويصبح غير قادر على سداد الالتزامات المستحقة عليه قبل الغير بكامل قيمتها وهو الأمر الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى الإفلاس.

ثالثاً: أسباب التعثر المالي:-

قسمت إحدى الدراسات الأمريكية الخاصة بالتعثر المالي أسباب تعثر المشروع إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي^(٦):-

١. الظروف الاقتصادية المحيطة.

٢. أسباب بيئية.

٣. أسباب داخلية.

وسوف نتناول كل منها بالشرح كما يلي:-

أسباب بيئية: وتمثل هذه الأسباب في الحرائق والزلازل والانفجاريات والفيضانات والأعاصير وهذه الأسباب تكون خارج نطاق تحكم المشروع ومن الممكن أن تسبب تدهور لبعض المشروعات وبالتالي تعثرها.

أسباب داخلية: وتمثل الأسباب الداخلية لتعثر في قرارات الإدارة الخاطئة والتي تؤدي إلى مشاكل وصعوبات تتأثر بها عمليات المشروع وأنشطتها ومن هذه الأسباب^(٧):-

(6) Grant W. Newton "Bankruptcy and insolvency accounting: Practice and Procedure" second edition, John Wiley & Sons, Inc, New York. P25.

١. التوسع في منح الائتمان لعملائه مع عدم القدرة على التحصيل.
٢. عدم كفاية المبيعات.
٣. عدم كفاءة إدارة حسابات المدينين والمدفوعات.
٤. تزايد المصروفات العامة وأعباء فائدة القروض طويلة الأجل.
٥. زيادة الاستثمار في الأصول والمخزون.
٦. عدم كفاية رأس المال العامل.
٧. عدم توافر المهارات المحاسبية اللازمة لتقرير عن التعثر المالي.
٨. عدم كفاية السياسات التشغيلية.
٩. عدم كفاءة السياسات التمويلية.
١٠. عدم كفاءة السياسات الاستثمارية.

رابعاً: مفهوم وخصائص المعلومات المحاسبية

يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها الناتج النهائي لمهنة المحاسبة من خلال تنظيم وترتيب البيانات بطريقة تساعد على الاستفادة منها وذلك في صورة قوائم وتقارير مالية وتلك المعلومات تمثل المادة الخام (البيانات) التي تستخدم في بناء نماذج التعثر المالي وكذلك قواعد البيانات التي تساعد في اتخاذ القرارات.

ونظر لأهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في كافة المجالات وخاصة في مجال التنبؤ بمخاطر التعثر المالي فقد اهتمت كل المنظمات المهنية والباحثين بدراسة الخصائص الواجب توافرها في المعلومات حتى تتصف بالمنفعة والجودة.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

١- الملاءمة	(Relevance)
أ- التوقيت المناسب	(Timeliness)
ب- القيمة التنبؤية	(Predictive Value)
ج- القيمة المرتجعة	(Feedback Value)
٢- الموضوعية	(Objecivity)

(٧) د. محمد زيدان إبراهيم، "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي لشركات قطاع الأعمال العام" بحث غير منشور،

(Verifiability)	أ- القابلية للتحقق
(Neutrality)	ب- عدم التحيز
(Representational Faithfulness)	ج- أمانة العرض والتمثيل

ثانياً: الخصائص الثانوية:

(Comparability)	١- القابلية
(Consistency)	٢- الثبات

خامساً: التحليل المالي وأثره في التنبؤ بالتعثر المالي

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات، لما تقدمه من عون في تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة من العمليات المحاسبية للمشروع، ومن هنا كان لا بد أن يبرز دور المحلل المالي في إعطاء معنى مفهوم وبسيط يمكن الجهات المستفيدة من اتخاذ قرار صائب ومبني على أسس علمية، بعيداً عن التقديرات.

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب^(٨).

التحليل المالي لإغراض التنبؤ بالتعثر المالي

لا تزال النسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً في هذا المجال إلا أن الأساس في ذلك هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة التحليل المالي بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقة لذلك ظهرت دراسات مقدمة في السنوات القليلة الماضية جرى فيها تحديث النسب المالية التقليدية واختيار مجموعة منها على شكل نسب مركبة تستخدم في التحليل المالي لإغراض التنبؤ بالتعثر المالي.

(٨) د. وايد ناجي الحياي، التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدمار، ٢٠٠٦.

نماذج التنبؤ بالتعثر المالي:

ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالتعثر المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن الماضي على أثر الجدل الذي ظهر حول دور مراقب الحسابات في الإبلاغ عن احتمال التعثر المالي للمشاريع الاقتصادية والتي تعاني من صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة على أثر ذلك المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات الأمريكية الباحثين والمختصين بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعنى بهذا الشأن.

وقد ظهرت أولى الدراسات المختصة بالتعثر المالي عام ١٩٦٩ أعدها Beaver حيث عرض فيها نموذجاً متطوراً للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار للتعثر المالي قبل حدوثه بفترة مناسبة ثم تلت بعدها دراسات أخرى تهتم بذات الموضوع في كل بريطانيا وكندا والولايات المتحدة ولعل أكثر هذه الدراسات انتشاراً هي:-

Lev 1971	نموذج	Aithman 1968	نموذج
Aithman and Mccough 1974	نموذج	Deakin 1972	نموذج
Argenti 1976	نموذج	Libby 1975	نموذج
Olhison 1980	نموذج	Moyer 1977	نموذج
Bathory 1985	نموذج	Kida 1981	نموذج
Sherrod 1987	نموذج	Casey 1986	نموذج
		Commpell 1993	نموذج

تعتمد جميع النماذج السابقة على الأسلوب في اشتقاق احتمال التعثر المالي وذلك من خلال معادلة ارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات تختلف في البعض منها وتشارك في البعض الآخر بالإضافة إلى أن الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع تمت دراسته لذلك فإن كل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين وهذا يعني أنه

لا يمكن استخدام هذه النماذج لكل المشروعات على اختلاف واقعها الاقتصادي ولعل الملاحظة الأخيرة هي إحدى جوانب القصور لهذه النماذج رغم أهميتها^(٩).

سادساً: استقرار أهم الدراسات السابقة التي تناولت أدوات التنبؤ بالتعثر المالي:

استخدمت الدراسات التالية طرقاً عدة للتمييز بين الشركات الناجحة والشركات التي تعاني من التعثر المالي وتعد نماذج المتغيرات المتعددة الإحصائية أكثر هذه الطرق استخداماً في الأبحاث المحاسبية وتمثل النسب المالية العوامل المستقلة في نموذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات وفيما يلي استعراض لأهم هذه الدراسات.

٤- دراسة (Altman 2002)

قامت هذه الدراسة بمراجعة مدى ملاءمة النموذج الذي تم التوصل إليه في دراسة (Altman 1968)، حيث تم تطبيقه على ثلاث عينات:

الأولى: وتضم ٨٦ شركة فشلت خلال الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٥.

الثانية: وتضم ١١٠ شركة فشلت خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٩٥.

الثالثة: وتضم ١٢٠ شركة فشلت خلال الفترة من ١٩٩٧ - ١٩٩٩.

وتوصلت الدراسة إلى أن دقة نماذج التمييز تتراوح بين ٨٢% إلى ٩٤% في السنة الأولى لفترات الدراسة المختلفة، ولكن انخفضت هذه النسبة إلى ٦٨% - ٧٥% في السنة الثانية قبل التعثر لفترات الدراسة المختلفة. وتم تبرير الانحدار في دقة التنبؤ بين السنوات بتأثير الدورات الاقتصادية.

٥- دراسة (Ginoglou et al, 2002) ^(١٠).

طبقت هذه الدراسة على السوق اليوناني باستخدام ١٦ نسبة مالية من ٢٠ شركة ناجحة و ٢٠ شركة فاشلة وغطت الدراسة الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ واستخدمت في هذه الدراسة ثلاثة نماذج إحصائية وهي:- التحليل التمييزي- الانحدار اللوجستي- تحليل بروبوت وتوصلت الدراسة إلى أن دقة هذه النماذج متقاربة، وأن قدرتها على التنبؤ تتراوح بين ٧٥%- ٨٥% بالنسبة للشركات الفاشلة، ولكن وصل معدل دقتها في التنبؤ بالشركات الناجحة ٩٥%- ١٠٠%.

٦- دراسة (Hamilton et al 0.2002) ^(١١)

(٩) د. وايد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، ٢٠٠٢.

(10) Ginoglou D., Agorastos K., and Hatzigagios T., "Predicting Corporate Failure of Problematic Firms in Greece with LPM Logit Probit and Dixriminant Analysis Models", Journal of Financial Management and Analysis, 15(1), 2002, pp. 1-15.

قارنت هذه الدراسة بين دقة نموذج التحليل التمييزي ونموذج الانحدار اللوجستي عند التنبؤ بالشركات البريطانية المتعثرة التي يمكن إنقاذها وتلك التي يفشل إنقاذها. وأشارت النتائج إلى أن هذين النموذجين يتمتعان بمستوى واحد من الدقة، وأنها تتراوح بين ٨٠-٧٠% وهذه النسب تختلف بصورة جوهرية عن نسبة التصنيف العشوائي وهي ٥٠%.
٧- دراسة (Charitou et al0 2004) (١٢).

قامت بدراسة ٥١ شركة ناجحة، ٥١ شركة فاشلة من الشركات البريطانية، وغطت الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٧، واستخدمت الدراسة نموذجين إحصائيين، هما نموذج الشبكات العصبية، والانحدار اللوجستي، وأظهرت نتائج الدراسة أن ١٥% من الدراسات السابقة استخدمت عينات أقل من حجم عينة الدراسة الحالية، كما أن ٩٠% منها استخدمت الأساليب الإحصائية نفسها التي تستخدمها هذه الدراسة، وبلغت دقة النموذج اللوجستي عند تطبيق أسلوب (Jack Knife) ٨٣% وقد تعرضت العديد من الدراسات العربية للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات، نذكر على سبيل المثال:
دراسة صلاح حسن (٢٠٠٠) (١٣).

هدفت الدراسة إلى بحث العوامل المؤثرة على السيولة من خلال وضع نموذج محاسبي لتفسير مؤشرات السيولة ومحاولة التنبؤ بها كأداة لترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية وقد طبقت الدراسة على ٢٠ شركة مساهمة صناعية موزعة على خمسة أقسام حسب نوع الصناعة ومسجلة في سوق الأوراق المالية المصري للسنوات ٩٥-٩٨. استندت الدراسة على فرضيتين: لا توفر معلومات قوائم التدفقات النقدية محتوى إخباري إضافي لدى تفسير التغيرات في مؤشرات السيولة للوحدة الاقتصادية ولا تختلف القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية باختلاف نوع الصناعة لدى تفسير هذه التغيرات.

ولإثبات الفروض قام الباحث بصياغة نموذج حدد فيه مؤشر السيولة السريعة كمتغير تابع والمتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة: صافي الربح بعد الضرائب- مؤشر نمو المبيعات- رأس المال العامل من العمليات- معدل العائد على إجمالي الأصول- نسبة الديون إلى القيمة الدفترية للأصول- التدفقات

(11) Hamilton R., Howcroft B., Liu Z., and Pond K., "The Survival Potential of Companies Placed into Administrative Receivership", *Managerial Finance*, 28 (6), 2002., pp. 5-19.

(12) Charitou A., Neophytou E., and Charalambous C., "Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence for the U.K.", *European Accounting Review*, 13 (3), 2004, pp. 465- 497.

(١٣) د. صلاح حسن على سلام (٢٠٠٠)، "نموذج محاسبي مقترح لتفسير التغيرات في السيولة للوحدات الاقتصادية لترشيد قرارات الائتمان المصرفي"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني.

النقدية من الأنشطة التشغيلية- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الأصول- التدفق النقدي الصافي- عائد التدفق النقدي- التدفقات النقدية إلى المبيعات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- أهم المتغيرات التي تساعد في تفسير التغيرات في سيولة المشروع والتنبؤ بها هي: رأس المال العامل التشغيلي- ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية- التدفق النقدي الصافي- التدفقات النقدية إلى المبيعات ويوجد تأثير لنوع الصناعة على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية عند تفسير التغيرات في السيولة.

دراسة (مطر، ٢٠٠١) (١٤):

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة، وأهمية المؤشرات التي يستخدمها مراقبي الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، ومن ثم الوقوف على أوجه التشابه، ومجالات الاختلاف القائمة بين هاتين الفئتين، وذلك سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات، أو من حيث أهميتها النسبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفئتين تنفقان خلال الممارسة المهنية على الجمع بين المؤشرات المالية، وغير المالية، في بناء نموذج التنبؤ لكنهما يختلفان في مجالين رئيسيين هما:

في تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عملية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، يعطي مراقبي الحسابات

للمؤشرات المالية الأفضلية على حساب المؤشرات غير المالية، بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو

نوعي المؤشرات، ولو بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية؟

وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين نظرة الفئتين نحو النسب المالية المستخدمة في بناء

نموذج التنبؤ الخاص بكل منهما، إذ يعطي مراقبي الحسابات الأفضلية لنسب الربحية، بينما يعطي المحللون

الماليون الأفضلية لنسب السيولة.

دراسة اللوغاني ٢٠٠١

حيث اهتمت الدراسة بإبراز أهمية قائمة التدفق النقدي في زيادة الاهتمام بالمحتوى الإعلامي

لقائمة التدفق النقدي حيث أنها تعطي قدرة تنبؤية أفضل من المعلومات عن الأرباح للحكم على

التوزيعات المستقبلية ويساعد على تقييم السيولة والمرونة المالية للشركات المساهمة.

(١٤) مطر، محمد، "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن"، مجلة

البصائر، جامعة البتراء، العدد الأول، مجلد ٥، ٢٠٠١، ص ٧-٦١.

كما أن القوائم المالية والتقارير التي تصدرها الشركات المساهمة المصرية يجب أن تحتوي على معلومات هامة تفيد المستثمرين في التنبؤ بالعائد المحاسبي والعائد السوقى بما يساعد في تكوين المحافظ الاستثمارية التي تتناسب مع درجات أفضليتهم للعائد والمخاطرة.

دراسة الخيال (٢٠٠٤) (١٥).

حدد الباحث أهداف الدراسة: إلقاء الضوء على أهمية التدفقات النقدية ودورها في التحليل المالي وتحديد العلاقات المحتمل وجودها بين مقاييس التدفقات النقدية ونسبة التداول وتقديم نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة النقدية وقد ضمت العينة ٤٤ شركة مساهمة تنتمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية (الصناعة والزراعة والخدمات) وأعتمد الباحث على أسلوب الانحدار المتعدد وطريقة الانحدار التدريجي وقد قام الباحث بصياغة نموذج حدد فيه نسبة التداول كمتغير تابع والمتغيرات التالية متغيرات مستقلة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات - نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول - نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات قصيرة الأجل - نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى حقوق المساهمين ومعدل دوران التدفقات النقدية التشغيلية.

وفي خطوة لاحقة من البحث تم إضافة رأس المال العامل إلى المتغيرات المستقلة على أمل أن هذه الإضافة ستساهم في تحسين النتائج على تم الحصول عليها في وقت سابق وبالفعل أدى إضافة رأس المال العامل إلى تحسين النتائج في كل من القطاع الخدمي والزراعي ويعزو الباحث ذلك إلى الـ تلاشي تأثير المخزون في الشركات الخدمية وتضاؤل تأثير المخزون في الشركات الزراعية ونتيجة لقصور النتائج السابقة في تفسير التغيرات في نسبة التداول - حسب رأي الباحث - قام الباحث بعمل بعض التحويلات على البيانات الأصلية للوصول إلى نموذج مقترح يساعد في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المقترحة ونسبة التداول وكذا يساعد في تفسير التغيرات في هذه النسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

وجود علاقة انحدارية طردية وغير خطية بين نسبة التداول وكل من نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الالتزامات قصيرة الأجل وإلى صافي المبيعات وإلى حقوق المساهمين إضافة إلى رأس المال العامل وذلك على مستوى الشركات المساهمة ككل وقبول علاقة انحدار طردية وغير خطية بين نسبة التداول والمتغيرات المستقلة بشكل متباين حسب كل قطاع .

(١٥) د. توفيق عبد المحسن الخيال (٢٠٠٤)، "نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة النقدية بالتطبيق على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية" مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد ٦٣.

تقييم الدراسات السابقة:

يوضح العرض السابق أن جميع الدراسات السابقة لم تحاول تسليط الضوء على المتغيرات التي قد تساعد على استخدام المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي الذي يواجه الشركات بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السابقة أجريت في أمريكا والدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا وأستراليا، وتم تطبيق نتائج تلك الدراسات في الدول الأخرى، على الرغم من الاختلافات الاقتصادية بينهما وتنوع المعايير المحاسبية التي تطبقها، وهذه الأمور تؤثر في قيم النسب المالية التي تمثل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسات.

وبالرغم من ذلك فإن التحليل المالي للقوائم المالية يعد أحد المداخل المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات ولأن هذا الأسلوب يتطلب من المحللين الماليين مزاولة الحكم الشخصي عند تفسير دلالة النسب المالية ومن ثم تم اقتراح استخدام الأساليب الإحصائية لتجنب مثل هذا الأمر وتوصلت الدراسات السابقة إلى أن النماذج الإحصائية أكثر دقة في التنبؤ من الأفراد، وأنه يمكنها التنبؤ بالتعثر المالي للشركات بدقة مرتفعة قبل وقوعه بفترة من الزمن، وهذا يعطي الإدارة والأطراف المهتمة الأخرى فرصة تصويب أوضاع الشركة واتخاذ القرارات المناسبة قبل فوات الأوان ووصول الشركة إلى مرحلة التعثر. ومن استعراض الدراسات العربية نجد أنها قد ركزت على الأساليب المستخدمة في التنبؤ بالإفلاس، ولم تتعرض للتنبؤ بالتعثر المالي في ضوء نظرية دورة حياة المشروع وهذا ما سنتناوله الدراسة في القسم التالي من البحث حيث تعد هذه الدراسة الحالية محاولة لإلقاء الضوء على التنبؤ بالتعثر المالي في إطار نظرية حياة المشروع وذلك عن طريق المعلومات والبيانات المحاسبية والمنشورة في التقارير الربع سنوية والسنوية.

ومن ثم تختلف أو تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من زاويتين:

١- لتركيز على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام المعلومات المحاسبية التي تتوافر فيها الخصائص النوعية المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية والتي تساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة وذلك كله

في ضوء نظرية دورة حياة المشروع والتي يكون لها تأثير إيجابي على المحتوى الإخباري لتلك المعلومات المحاسبية والتي لم تحظ بالاهتمام الكافي من جانب الدراسات السابقة على الرغم من أهميتها بالنسبة.

٢- اقتراح نموذج يتضمن زيادة فعالية المعلومات المحاسبية والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات في إطار نظرية دورة حياة المشروع.

المبحث الثاني

نموذج محاسبي مقترح لزيادة فعالية التنبؤ بالتعثر المالي في ضوء دورة حياة المشروع على إدارة الشركة ليس فقط التفكير في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك وبجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في مراحله الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها، لأن التعثر المالي قد يحدث في أي لحظة من حياة الشركة لذا يجب أن تعد له كل العدة لتحمي نفسها من مخاطره وآثاره السلبية التي قد تمتد ليس فقط إلى الأطراف المعنية من ملاك ودائنين وعاملين وعملاء، بل تمتد آثاره السلبية أيضا إلى الاقتصاد القومي ككل لذلك سوف نستخدم دورة حياة المشروع لزيادة فعالية التنبؤ بالتعثر المالي مبكرا ودفع آثاره السلبية.

كما إن دراسة شركات صناعية في خمس دول وضحت أن نجاح هذه الشركات يعتمد على قدرتهم على التوافق العلمي ووالنظر إلى خطط إدارة الأعمال في المشروع كخطط للتطوير خلال المراحل المختلفة لدورة حياة المشروع^(١٦).

علاوة على بالإضافة إلى اهتمام بعض الباحثين بقضايا إدارة الموارد البشرية وكيفية مواجهتها في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع^(١٧).

دورة حياة المشروع

stage one, the conception

المرحلة الأولى الفكرة

وهي مرحلة التطوير حيث يجب اختراع شيء ما أو تطوير بعض العمليات من أجل المشروع حيث يجب إعداد واختبار النموذج الأولي للمنتج والذي يجب أن يكون متميزا من أجل استمراره وتواجده في السوق بآن يكون قادرا على المنافسة وتظهر الحاجة في هذه المرحلة إلى الموارد المكتسبة والتطور التكنولوجي ليصبح مركز نشاط متميز خلال هذه المرحلة.

(16) Ireland, D.C. & Hine, D. (2007). Harmonizing science and business agendas for growth in new biotechnology firms: Case comparisons from five countries. *Technovation*, 27, 676- 692.

(17) Rutherford, M. W., Butler, P.F., & McMullen, P.R. (2003). Human resource management problems over the life cycle of small to medium-sized firms. *Human Resource Management*, 42, 321- 335.

Stage two, start-up

المرحلة الثانية البداية

تحقيق الكسب التجاري من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتتميز هذه المرحلة بالاختراع والتركيز على القضايا الإنتاجية المرتبطة بالبداية وتتم أيضا بالتمويل والتمويل المبدئي يصون من المخاطر التي قد تتعرض لها المشروع والمشروع يجب أن يخطط من أجل تقديم المنتج للسوق وبعض المشروعات وتستخدم عمالة ضئيلة ومستشارون في هذه المرحلة محاولة منها للاحتفاظ بالتكاليف في حدها الأدنى وذلك حتى يكون قادرا على اكتساب الخبرة.

Stage three, Growth

المرحلة الثالثة النمو

كيف يمكن الحصول على أكبر حصة من السوق وكذلك وضع المشروع ليخدم أكبر عدد من المستهلكين وبالتالي تصبح أكبر مشكلة فد حلت وبالتالي يكون المنتج مقبولا في السوق وناجح وفي المقدمة خلال مرحلة النمو المستقرة وكثير من الجهد يجب أن يبذل مع مرحلة النمو من أجل وظائف خدمة العملاء والمستهلكين مع محاولة التحسين المستمر للمنتج ليكون قادرا على المنافسة في السوق.

stage four, stability

المرحلة الرابعة النضوج والاستقرار

يبحث المشروع عن المزيد من الربحية وذلك من خلال زيادة الرقابة الداخلية في المشروع بالإضافة إلى التركيز على البحث والعمل على أساس التطوير والنمو المستقبلي حيث أن التطوير في كثير من الحالات هو الحل الأمثل لكثير من قضايا نمو المشروعات بالإضافة إلى تواجد مديرين ذو خبرة كبيرة في مجال أعمالهم يعتبر شيء مستحب من أجل استقرار وثبات المشروعات وهم يدعمون رئيس الشركة والعضو المنتدب وعمليات الإحلال تكون واقعية بالإضافة إلى أن المديرين المؤهلين علميا وعمليا ويتمتعون بالخبرة الطويلة في مجال أعمالهم يمكنهم تنفيذ السياسات الخاصة بالمشروع بالسرعة الكافية بالإضافة إلى تطوير الإجراءات وهذا من شأنه أن يجعل المشروع ذو شأن في وقت قصير.

Stage five, Failure

المرحلة الخامسة الفشل

وتتميز هذه المرحلة بانخفاض حجم المبيعات مما يؤثر سلبا على حجم الإيرادات المحققة خلال تلك المرحلة وبالتالي انخفاض الإرباح كنتيجة طبيعية لانخفاض حجم المبيعات وكذلك وجود التدفق النقدي

السلي وذلك نتيجة لأن التدفقات النقدية الخارجة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة وانخفاض الحصة السوقية للمشروع وذلك في ضوء المنافسة الشديدة التي تواجه المشروع في تلك المرحلة.

الدراسات السابقة التي تناولت مراحل دورة حياة المشروع للتنبؤ بالتعثر المالي

لا تتوفر دراسات مالية ومحاسبية تتناول دورة حياة الوحدة الاقتصادية بجميع مراحلها وإنما اقتصرت بعض الدراسات المحاسبية على تناول مفهوم دورة حياة المشروع أو أشارت إلى مراحلها المختلفة بشكل غير متخصص أو متكامل ولكنها تناولتها من خلال الدراسات المتعلقة بمرحلة النمو دون التعرض للمراحل الأخرى.

وسوف يتم استعراض هذه الدراسات فيما يلي:-

دراسة ٢٠٠١ Danielson & Dowdell^(١٨).

استخدمت نسبي القيمة السوقية/ القيمة الدفترية Price/ Book value والقيمة السوقية/ العائد من الأسهم Price/ Earnings معا في تقسيم الشركات إلى أربع مجموعات تمثل كل مجموعة مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع وذلك من خلال استخدام نموذج التقييم المرحلي للدخل - Return stages valuation model ويقيس هذا النموذج التوقعات التي يمكن أن تواجه المنشأة باستخدام كلا النسبتين السابقتين (P/E), (P/B) والتي يمكن من خلالهما:-

التنبؤ بسلوك التدفقات النقدية المستقبلية والأداء التشغيلي يتوافق مع عوائد الأسهم التي تختلف من مرحلة إلى أخرى عبر مجموعات الشركات الأربع التي تمثل مراحل دورة الحياة للوحدة الاقتصادية وقد أكدت النتائج أن عوائد الأسهم للشركات تعتمد جزئيا على الكيفية التي يقارن بها كل من الأداء التشغيلي والتوقعات السابق تحديدها بواسطة نسبي (P/E), (P/B) لكل مرحلة من المراحل.

دراسة ٢٠٠٢ Catanach et al 0^(١٩)

حاولت توظيف مفاهيم دورة الحياة واستخدامها من قبل البنوك والمؤسسات المانحة للقروض في تقييم جودة القروض الممنوحة للشركات وذلك من خلال تحليل خصائص مراحل دورة الحياة للتوصل إلى

(18) Danielson, m. and dowdell, t. (2001) the rtum-stages valuation model and expectations within a firm 's p/b rotios, financial management, pp. 93- 124.

(19) CATANACH, A.ET AL. (2002) using life cicle analysis to evaluate borrwers' credit quality, commercial lemding review, vol. 17 no. 5, pp. 12-18.

الخصائص التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تميز هذه الشركات عبر المراحل المختلفة من مراحل دورة حياتها لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

توجه هذه الدراسة النظر إلى أهمية إجراء التحليل المالي من قبل مانحي القروض لبيانات الشركات المقترضة باستخدام أسلوب تحليل دورة الحياة وذلك لتفهم احتياجات العميل والمخاطر التي يتعرض لها في الماضي والحاضر والمستقبل وقد استعرضت الدراسة بعض المتغيرات التي يجب أخذها في الاعتبار عند صنع قرار الائتمان وكذلك استعرضت الكيفية التي تنعكس بها هذه المتغيرات خلال دورة الحياة وأثر ذلك على قرار منح الائتمان.

تلخص الدراسة إلى أن استخدام تحليل دورة الحياة يعتبر إطارا ديناميكيا لتحليل الشركات بما يمكن البنوك والمؤسسات مانحة القروض من إدخال التطور الطبيعي للمنتجات والأعمال والصناعة في قرار الإقراض.

دراسة Kene et al O ٢٠٠٣^(٢٠)

قدمت بعض الإجراءات والمفاهيم التي تدعم فكرة أن دورة حياة الوحدة الاقتصادية تؤثر في فهم والتوصل إلى التنبؤ المبكر بمخاطر حدوث الفشل المالي وأرجعت الدراسة عدم وضوح الدور الذي تلعبه البيانات المحاسبية في التنبؤ ببيانات الفشل المالي إلى عدم الأخذ في الاعتبار العوامل والظروف البيئية المحيطة بالمنشأة استنادا إلى أن معنى ومناسبة الأرقام المحاسبية دالة لدورة حياة المشروع وتوصلت الدراسة إلى أن إخضاع النماذج الإحصائية التقليدية- المستخدمة حاليا في التنبؤ بالفشل المالي وتعديلها طبقا لمفاهيم دورة حياة المشروع يعززان ويزيدان من قدرة هذه النماذج على التنبؤ بالفشل المالي.

دراسة Martinez ٢٠٠٣^(٢١)

تهدف إلى استكمال الدراسات السابقة المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي الإضافي والقيمة الملائمة Value relevance للأرقام المحاسبية وذلك في ثلاث اتجاهات:-

- ١- تحديد أي من الدخل أو التدفقات النقدية أكثر مناسبة لتفسير عوائد الأسهم للشركات الفرنسية
- ٢- اختبار إمكانية تطوير القدرة التفسيرية للمتغيرات المحاسبية باستخدام العلاقات غير الخطية .
- ٣- تقصى الكيفية التي تؤثر بها خصائص المنشأة مثل (الحجم، مستوى الديون، ودورة الحياة) على مدى ملائمة المقاييس المحاسبية.

(20) Kane, G. et al. (2003) the role of corporate life cycle in the prediction of corporate financial distress, commercial lending review, vo;. 18, no6. pp 26- 28.

(21) Martinez L.(2003) the impact of firm- specific attributes on the relevance in earnings and cash- flows: a nonlinear relationship between stock return and accounting numbers review of accounting & finance, vo 12. no1, pp 16-39.

وقد أشارت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أيدت الدراسة العلاقات غير الخطية بين عوائد الأسهم والمتغيرات المحاسبية. إن ملائمة مقياس الدخل لتفسير عوائد الأسهم يتوقف على الحجم ومستوى الديون ومرحلة دورة حياة المشروع.

يتزايد المحتوى المعلوماتي للدخل عندما تكون الشركة كبيرة الحجم لديها مستوى منخفض من الديون وفي مرحلة النضوج بالإضافة إلى التدفقات النقدية لا تكشف عن معلومات إضافية تفوق تلك التي يقدمها الدخل.

كما تمت دراسة الدور الذي تمثله القيمة الملائمة والمرتبطة بتغير مكونات الدخل عبر المراحل المختلفة من دورة حياة المشروع.

وذلك بافتراض أنه في خلال مراحل دورة حياة المشروع المختلفة التي تبني إستراتيجيتها تختلف باختلاف المرحلة (مثال ذلك: التغير في المبيعات يكون مستهدفا في مراحل النمو والنضوج بينما تكون الربحية مستهدفة في المراحل الأخرى من مراحل دورة حياة المشروع) ولأن التوازن بين هذه الاستراتيجيات يختلف خلال مراحل دورة الحياة، فإن رد فعل السوق للشركات الناجحة في تبني هذه الاستراتيجيات سوق يختلف بالمثل يختلف بالمثل خلال مراحل دورة الحياة.

وقد جاءت النتائج متفقة مع الافتراضات وذلك كما يلي:-

- في مراحل النمو تكون القيمة المرتبطة بالتغير في المبيعات أكثر ملائمة من القيمة المرتبطة بالربحية.
- في مراحل النضوج والاستقرار تتزايد ملائمة القيمة المرتبطة بالتغير في الربحية مقارنة بالتغير في المبيعات

دراسة ٢٠٠٧ حنان محمود (٢٢)

وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى إطار يمكن من خلاله زيادة فعالية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات من جهة الأطراف الخارجية (المستثمرين- المقرضين- المحللين الماليين الخ) والمتعاملين مع المشروع وذلك من خلال مفاهيم دورة حياة المشروع.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن توفير ونشر المعلومات عن مراحل دورة الحياة التي تمر بها الوحدات الاقتصادية بصفة مستمرة يدعم كفاءة السوق علاوة على استخدام تحليل دورة الحياة في إجراء التحليلات المالية يساهم في تحديد أولويات المرحلة التي تمر بها المشروع من مراحل دورة حياتها

(٢٢) حنان محمود عبد العظيم، فعالية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات في ضوء دورة حياة المشروع، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

مع ضرورة الإفصاح عن المرحلة التي تمر بها المشروع من مراحل دورة حياتها كبيان إضافي في القوائم المالية وكذلك الإفصاح عن حجم الإنفاق الاستثماري للوحدات الاقتصادية بشكل واضح.

تقييم الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات المحاسبية التي تناولت دورة حياة المشروع والتعرف على الخصائص والمشكلات الخاصة بتلك المراحل وبيان اختلاف أسس استخدام مفهوم دورة حياة المشروع في كل من التطبيق المحاسبي والإداري من حيث المتغيرات التصنيفية والأساليب المستخدمة في التصنيف و تطور استخدام المفاهيم النظرية لمراحل دورة حياة المشروع في الفكر المحاسبي والتمويلي واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية واستكشاف أهم المتغيرات المحاسبية والمالية وأساليب التصنيف المستخدمة في التطبيق العملي لمراحل دورة حياة المشروع وقد تلاحظ اتفاق معظم الدراسات النظرية على عدد وأسماء المراحل بينما الاختلاف في الدراسات التطبيقية حيث أسفر التطبيق العملي عن اختلاف عدد وأسماء المراحل باختلاف البيئة التي يتم فيها التطبيق وذلك ما أثبتته التطبيق العملي لمراحل دورة الحياة في البيئة المصرية.

ومن الملاحظ على هذه الدراسات أنها وإن قامت بالربط بين مراحل دورة حياة المشروع والمحتوى المعلوماتي إلا أنها اقتصرت في المعالجة على نطاق ضيق (التحليل المالي لإغراض الإقراض - التنبؤ بالفشل المالي - تقييم الأداء باستخدام مؤشرين فقط) وأي من هذه الدراسات لم يتعرض للشكل المتكامل الذي يمكن من خلاله توظيف مفاهيم دورة حياة المشروع في المجالات المحاسبية ومجالات المعلومات واتخاذ القرارات بما يخدم مستفيدين عديدين من مستخدمي القوائم المالية لذلك ظهرت أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول الوصول إلى إطار يمكن من خلاله توظيف مفاهيم دورة حياة المشروع في زيادة فعالية المعلومات المحاسبية من خلال زيادة القدرة التفسيرية والتنبؤية لها بالتعثر المالي.

نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي للمشروع في ضوء مراحل دورة حياة المشروع

مما سبق يمكن تحديد معالم النموذج المقترح بتأثير دورة حياة المشروع على المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية لمعالجة الاختلالات المالية وذلك من خلال الاهتمام بقيم النسب المالية ذات قيم الشيعو المرتفعة الآتية:-

١- حقوق الملكية بالمقارنة بالالتزامات.

٢- معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل.

٣- نسبة الالتزامات المتداولة.

٤- معدل الديون إلى حقوق الملكية.

٥- الوزن النسبي للأصول الثابتة في الهيكل الاستثماري.

٦- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.

وذلك بتطبيقها على المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للشركات محل العينة وذلك على كل مرحلة على حده من مراحل دورة حياة المشروع والتي تتمثل في خمس مراحل كما سبق الإشارة لها من قبل بعد بيان الخصائص المميزة لكل مرحلة من هذه المراحل وبعد ذلك يتم تحليل النتائج باستخدام تحليل التمايز للوصول إلى النتائج ومقارنتها لاستخلاص التوصيات المناسبة.

الشكل التالي يوضح الخصائص المميزة لكل مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
الفكرة	البداية	النمو	النضج والاستقرار	الانحدار
١- إدارة الموارد المتاحة بما يحقق الهدف الذي يسعى إليه المشروع.	١- الاهتمام بقضايا التمويل لصيانة المشروع من مخاطر التعثر المالي ٢- الوصول بالتكلفة إلى حدها الأدنى وذلك لما له من مردود إيجابي	١- الاهتمام بقضايا التحسين والتطوير المستمر للمنتج وذلك ليتناسب مع احتياجات المستهلكين على اختلاف أعمارهم وأذواقهم	١- السعي نحو تعظيم الربحية ٢- زيادة الرقابة الداخلية بالمشروع	١- انخفاض حجم المبيعات نظرا لانخفاض الطلب على منتجات المشروع مما يؤثر سلبا على حجم الإيرادات المحققة خلال تلك المرحلة
٢- التطوير التكنولوجي للوصول بالمنتج إلى أعلى مستوى يجعل له ميزة نسبية عن باقي المنتجات المماثلة له والمنافسة له في السوق	على زيادة قدرة المنشأة على المنافسة من خلال التوصل إلى السعر الأمثل الذي يمكن أن يعطي ميزة سعرية لمنتجات المشروع عن أسعار المنافسين وبالتالي الحصول على أكبر حصة من السوق المتاحة	٢- العمل على توفير مراكز خدمة العملاء لتوفير خدمات ما بعد البيع للمنتج والتي تعطي ميزة نسبية للعميل في حالة الحاجة إلى عمليات صيانة المنتج بعد شرائه مع توفير كافة قطع الغيار المطلوبة	لتحديد مدى التزام إدارات المشروع بأنظمة الرقابة الداخلية والنظم الأخرى لتحقيق الهدف الذي يسعى المشروع إلى تحقيقه.	٢- انخفاض الإيراح كنتيجة طبيعية لانخفاض حجم المبيعات.
٣- اختبار النموذج الأولي	حصة من السوق المتاحة ويزداد على ذلك زيادة ويرتبط على ذلك زيادة الربحية	حصة من السوق المتاحة سواء داخلي أو خارجي مع محاولة فتح أسواق	٣- توافر الخبرة لدى المديرين العاملين بالمشروع	٣- التدفق النقدي السلي و ذلك نتيجة لأن التدفقات النقدية الخارجية أكبر من التدفقات النقدية الداخلية.
				٤- انخفاض الحصة السوقية للمشروع وذلك في ضوء المنافسة الشديدة التي تواجه المشروع في تلك المرحلة
				٥- بيع بعض

<p>الموجودات الثابتة للحصول على السهولة.</p> <p>٦- توقف المشروع عن ممارسة نشاطها العادي.</p> <p>٧- تأخر في تسديد التزاماتها.</p> <p>٨- خسائر متعاقبة</p> <p>٩- ضعف الموقف التنافسي للمشروع</p> <p>١٠- الزيادة الكبيرة في تكاليف التشغيل</p> <p>١١- انخفاض معدل دوران الأصول</p> <p>١٢- انعدام التسهيلات البنكية.</p> <p>١٣- أقرار توسعات رأسمالية بدون توافر رأس المال العامل الكافي لمواجهتها</p>	<p>٤- التركيز على قضايا البحث والتطوير المستقبلي بم يحقق لها القدرة على الاستمرار</p>	<p>جديدة</p>	<p>٣- التخطيط بالنسبة للعمالمة المستخدمة والاحتفاظ بها في حدها الأدنى لتخفيض التكلفة علاوة على لتخطيط لتقسيم المنتج إلى السوق</p>	
--	---	--------------	---	--

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

فروض البحث:

- ١- توجد علاقات ارتباطية ذو دلالة إحصائية بين النسب المالية محل الدراسة.
- ٢- لا يوجد تمييز ذو دلالة إحصائية للنسب المالية يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر المالي خلال دورة حياة المشروع.

متغيرات الدراسة وحدود العينة:

استخدام الباحث مجموعة من النسب المالية التي يمكن من خلالها الحكم على درجة التعثر في الشركات خلال مراحل دورة حياة المشروع وأثر هذه النسب على محتوى المعلومات المحاسبية في معالجة الأختلالات المالية وهي:

- ١١- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي.
- ١٢- حقوق الملكية بالمقارنة مع الالتزامات .
- ١٣- الالتزامات للمقارنة مع حقوق الملكية
- ١٤- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل التمويلي.
- ١٥- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.
- ١٦- نسبة السيولة العادية.
- ١٧- السيولة الفورية.
- ١٨- معدل غطاء الالتزامات طويلة
- ١٩- نسبة الالتزامات المتداولة
- ٢٠- نسبة الالتزامات طويلة الأجل.
- ١١- معدل التمويل بالديون

١٢- معدل الديون إلى حقوق الملكية.

١٣- معدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل.

١٤- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل تساوي .

استخدم الباحث سلسلة زمنية عبارة عن ١٠ سنوات تبدأ من ١٩٩٩- ٢٠٠٨ لميزانيات ثلاث شركات تمثل الثلاث مراحل لدورة حياة المشروع وهي:

٤- شركة الشرق الأوسط للاستثمارات التعدينية وهي تمثل مرحلة البداية والنهاية.

٥- شركة بور سعيد للملاحة والأعمال البحرية وهي تمثل مرحلة النضج.

٦- شركة بور سعيد للتنمية السياحة وهي تمثل مرحلة الانحدار والتصفية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدام الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يمكن من خلالها اختبار فروض البحث

وهي:

٣- مصفوفة الارتباط بين النسب المالية المستخدمة فيا لدراسة.

٤- تحليل التمايز:

يعد أسلوب تحليل التمايز الخطي أحد الأساليب الإحصائية لتحليل المتغيرات المتعددة ذات الطبيعة التنبؤية الذي يتعامل مع هياكل البيانات التي تنطوي على وجود عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع نوعي ويختص تحليل التمايز بالإجابة على ثلاث تساؤلات تتمثل في:

١- هل هناك فروق معنوية بين الشركات التي تمثل مراحل حياة المشروع محل الدراسة في النسب المالية لها.

٢- هل يمكن التمييز بين هذه الشركات التي تمثل المراحل المختلفة لحياة المشروع من خلال النسبة المالية محل الدراسة.

٣- هل متغيرات دالة التمايز (النسب المالية) كافية لإتمام التمييز بنسبة ثقة عالية.

٣- الانحدار اللوجستي:

استخدام الباحث الانحدار اللوجستي لإيجاد معادلة تمايز بين الشركات محل الدراسة والتي تمثل

الثلاث مراحل بدورة حياة المشروع ذلك بهدف تقدير الوزن المعياري لكل مرحلة.

٤- تحليل العامل:

استخدم الباحث تحليل العامل بهدف إيجاد نموذج مقترح لتأثير دورة حياة المشروع على محتوى المعلومات المحاسبية لمعالجة الاختلالات المالية وذلك من خلال النسب المالية محل الدراسة.

نتائج الدراسة:

أولاً: تحليل الارتباط:

يوضح جدول (١) مصفوفة الارتباط بين النسب المالية المستخدمة في الدراسة وبفحص نتائج الجدول لوحظ أن غالبية معاملات الارتباط بين النسب المالية محل الدراسة غير معنوية مما يؤكد أنها نسب مستقلة غير مرتبطة يمكن استخدامها في باقي التحليلات الإحصائية بكفاءة والبعض الآخر من النسب ترتبط معنويًا ببعض حيث تبلغ القيمة الجدولية المعنوية لمعامل الارتباط (٠.٠٤٥٠) وعليه يمكن الانتقال إلى استخدام التحليلات الإحصائية الأخرى مما سبق يمكن رفض الفرض النظري "توجد علاقات ارتباطية ذو دلالة إحصائية بين النسب المالية محل الدراسة" ومن ثم يقبل الفرض البديل.

ثانياً: نتائج استخدام أسلوب تحليل التمايز:

بعد إجراء اختبار الفروض النظرية لأسلوب تحليل التمايز على بيانات الدراسة ثبت توافر معظم هذه الافتراضات قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل التمايز على ثلاثة مراحل التي تمثل حياة المشروع بهدف تحديد أهم النسب التي يمكن من خلالها التمييز بين هذه المراحل:

١- مرحلة الانتقال من البداية والنمو إلى مرحلة النضج.

٢- الانتقال من مرحلة النضج إلى مرحلة الانحدار والتصفية.

٣- الانتقال من مرحلة البداية والنمو إلى مرحلة الانحدار والتصفية.

وفيما يلي عرض لنتائج تحليل التمايز التي توصلت إليها الدراسة:

أ- قياس الفروق المعنوية بين قيم النسب المالية للمراحل المختلفة بدورة حياة المشروع توضح نتائج

جدول (٢) الفروق المعنوية بين قيم النسب المالية للمراحل المختلفة لدورة حياة المشروع حيث

قسم تحليل التباين النسب المالية إلى قسمين الأول أكدت النتائج أن هناك اختلافات عالية

المعنوية على مستوى (١%) بين المراحل المختلفة لدورة حياة المشروع وهي:

١- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي.

٢- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل التمويلي.

٣- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.

٤- نسبة السيولة العادية.

٥- السيولة الفورية.

٦- نسبة الالتزامات طويلة الأجل.

٧- معدل التمويل بالديون.

٨- معدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل.

٩- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل.

حيث تؤكد هذه النسب الأهمية النسبية لها حيث تسهم بدرجة كبيرة في القدرة التفسيرية للدالة عن باقي النسب الأخرى للدالة التمييزية عن باقي المتغيرات الأخرى ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة (ف) مع انخفاض قيمة ويلكس لامتدة.

أما بخصوص النسب المالية التي لم تختلف معنويًا بين مراحل دورة حياة المشروع وهي:

١- حقوق الملكية بالمقارنة مع الالتزامات.

٢- الالتزامات بالمقارنة مع حقوق الملكية.

٣- معدل غطاء الالتزامات طويلة

٤- نسبة الالتزامات المتداولة

٥- معدل الديون إلى حقوق الملكية

فهي متغيرات غير تفسيرية بالقدر الكافي لدالة التمايز حيث انخفضت قيمة (ف) مع ارتفاع

لقيمة ويلكس لمدا

جدول (٢): نتائج تحليل التباين (Univariate ANOVA) لقياس الفروق المعنوية بين قيم النسب المالية للمراحل المختلفة لدورة حياة المشروع

المعنوية	قيمة ف	ويلكس لامده	النسب المالية
٠٠٠٠٣	٨٠١١٧	٠٠٥١٢	١- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي
٠٠٤٩٧	٠٠٧٢٩	٠٠٩٢١	٢- حقوق الملكية بالمقارنة مع الالتزامات
٠٠١١٠	٢٠٥٢٥	٠٠٧٧١	٣- الالتزامات للمقارنة مع حقوق الملكية
٠٠٠٠٠	٩٥٩٠٩٥٧	٠٠٠٠٩	٤- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل التمويلي
٠٠٠٠٠	٩٥٩٠٩٥٧	٠٠٠٠٩	٥- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري
٠٠٠٠٢	٨٠٩٧٦	٠٠٤٨٦	٦- نسبة السيولة العادية.
٠٠٠٠٢	٩٠١٠٢	٠٠٤٨٣	٧- السيولة الفورية.
٠٠٤٩٧	٠٠٧٢٩	٠٠٩٢١	٨- معدل غطاء الالتزامات طويلة
٠٠٢٠٢	١٠٧٥٧	٠٠٨٢٩	٩- نسبة الالتزامات المتداولة
٠٠٠٠٠	١٩٠٨٠٢	٠٠٣٠٠	١٠- نسبة الالتزامات طويلة الأجل
٠٠٠١٩	٥٠٠١٥	٠٠٦٢٩	١١- معدل التمويل بالديون.
٠٠٢٤٩	١٠٥٠٩	٠٠٨٤٩	١٢- معدل الديون إلى حقوق الملكية.
٠٠٠١٥	٥٠٤٥٨	٠٠٦٠٩	١٣- معدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل
٠٠٠٠٢	٩٠٤٤٧	٠٠٤٧٤	١٤- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل تساوي

ويوضح جدول (٣) أهم النسب المالية التي يمكن من خلالها تمييز الانتقال من مرحلة البداية والنمو إلى مرحلة النضج حيث أكدت نتائج تحليل التمايز أن (الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري) و (معدل التمويل بالديون) بالإضافة إلى (معدل التمويل بالديون طويلة الأجل) هي أهم النسب التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالانتقال بين هذه المراحل حيث تراوحت قيم (ف) لها (٩٥٣٠٤١، ٨١٤٠٧٦، ١٣٢١٠٨٠) على الترتيب وكانت قيم ويلكس لامده (٠٠٠٠١، ٠٠٠٠٥، ٠٠٠٠٢) على الترتيب مما يؤكد ارتفاع القدرة التمييزية لهذه النسب المالية في التنبؤ بالانتقال من مرحلة (البداية والنمو) إلى (مرحلة النضج).

وترجع أهمية الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري في مرحلة البداية والنمو إلى مرحلة النضج إلى أن عملية تقييم أداء الوحدة الاقتصادية يتم من خلال تقييم التناسق في الاستخدامات ويقصد بها إيجاد نسب توزيع الاستثمار حيث يتم تحديد نسبة كل مجموعة إلى مجموع مصادر التمويل كخطوة أولى ثم يتم إيجاد الوزن النسبي لكل نوع من أنواع الأصول مقارنة بالمجموعة الفرعية التي ينتمي إليها كل أصل والغرض من هذه الأوزان التعرف على أوجه تخصيص مصادر التمويل على مجالات الاستثمار المختلفة التي تقدم دليلاً على مدى عقلانية استخدام الأموال في الأغراض الاستثمارية بالإضافة إلى النسب المتعلقة بالتناسق في الهيكل التمويلي، إما بالنسبة إلى معدل التمويل بالديون فيعتبر هذا المعدل أكثر المؤشرات استخداماً بقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية لتعزيز الهيكل التمويلي، كما يستخدم معدل التمويل للديون طويلة الأجل المشتقة من قائمة المركز المالي لتحليل قدرة طالي القروض على تسديد القرض في تاريخ الاستحقاق من خلال تحديد معامل الالتزام إلى أصول المشروع بمعنى قابلية أصول المشروع على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها.

جدول (٣): أهم النسب المالية التي تميز الانتقال من مرحلة (البداية والنمو) إلى مرحلة (النضج).

المعنوية	قيمة ف	ويلكس لامدة	النسب المالية
٠٠٠٠٠	٩٥٣٠٤١٤	٠٠٠١٠	١- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.
٠٠٠٠٠	٨١٤٠٧٦٧	٠٠٠٠٥	٢- معدل التمويل بالديون.
٠٠٠٠٠	١٣٢١٠٨٠٤	٠٠٠٠٢	٣- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل.

ويوضح جدول (٤) أهم النسب المالية التي يمكن من خلالها تمييز الانتقال من مرحلة النضج إلى مرحلة الانحدار والتصفية وهي الالتزام بالمقارنة مع حقوق الملكية بالإضافة إلى الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل التمويلي حيث تراوحت قيمتي (ف) لهما (١٢٥، ١٤١٢، ٨٧٠٠٩٧٠) على الترتيب وكانت قيم ويلكس لمدا (٠٠٠١٧، ٠٠٠١٠) على الترتيب مما يدل على قوة هذه النسب المالية كمؤشر للتمايز على الانتقال من مرحلة إلى مرحلة الانحدار والتصفية.

ويرجع ذلك إلى أنه لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي تنسب كل مجموعة رئيسية من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل لذلك يمثل الالتزام بالمقارنة مع حقوق الملكية بالإضافة إلى تقييم أداء الوحدة الاقتصادية من خلال الوزن النسبي للأصول الثابتة في الهيكل التمويلي وبناء

على ذلك يجب الاهتمام بقيم هاتين النسبتين فأحداث أي خلل فيهما ينذر بالدخول في مرحلة الانحدار والتصفية.

جدول (٤): أهم النسب المالية التي تميز الانتقال من مرحلة (النضج) إلى مرحلة (الانحدار والتصفية).

المعنوية	قيمة ف	ويلكس لامدة	النسب المالية
٠٠٠٠٠	١٤١٢٠١٢٥	٠٠٠١٠	١- الالتزامات بالمقارنة مع حقوق الملكية
٠٠٠٠٠	٨٧٠٠٩٧٠	٠٠٠٠٧	٢- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل التمويلي

أما بخصوص أهم النسب المالية التي يمكن التمييز من خلالها للانتقال من مرحلة البداية والنمو إلى مرحلة الانحدار والتصفية فقد أوضحت نتائج جدول (٥) أن الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري مع نسبة السيولة العادية يمكن الاعتماد على قدرتهما التمييزية في التنبؤ بالانتقال بين المراحل السابقة حيث كانت قيم ويلكس لمدا لهما (٠٠٠٠٩، ٠٠٠٠٤) على الترتيب أما قيم (ف) التي تؤكد قوة هذه النسب على التمييز فقد كانت (٩٥٧٠٩٥٧، ١١١٧٠١٠١). ويلاحظ من النتائج أن الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري والذي يوضح تقييم التناسق في الاستخدامات لنسب توزيع الاستثمار قد اعتبر من أهم نسب التمايز في مرحلة الانتقال من البداية والنمو إلى مرحلة الانحدار والتصفية، ثم جاءت نسبة السيولة العادية حيث تبين مدى قابلية أصول المشروع المتداولة على تغطية الالتزامات المتداولة مما يوضح علاقة جانبي قائمة المركز المالي بعضها ببعض لذلك تعتبر قيمة نسبة السيولة العادية مؤشرا هاما لبداية مرحلة الانحدار والتصفية عند حدوث اختلال في قيمتها.

جدول (٥): أهم النسب المالية التي تميز الانتقال من مرحلة (البداية والنمو) إلى مرحلة (الانحدار والتصفية).

المعنوية	قيمة ف	ويلكس لامدة	النسب المالية
٠٠٠٠٠	٩٥٧٠٩٥٧	٠٠٠٠٩	١- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري
٠٠٠٠٠	١١٧٠١٠١	٠٠٠٠٤	٢- نسبة السيولة العادية.

تقييم كفاءة نماذج التمايز المقترحة:

لجأ الباحث إلى تقدير مجموعة من المعالم الإحصائية التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة نماذج التمايز السابقة بين مراحل دورة حياة المشروع على النحو التالي حيث توضح نتائج جدول (٦) اختبار معنوية هذه النماذج ومدى إمكانية الاعتماد عليها كما يلي:

أ. قيمة ايجن:

تعتبر قيمة إيجن عن اختبار الجذور الكامنة الذي يوضح أي من دوال التمييز يجب تفسيرها وقد أوضحت نتائج الجدول السابق أنه توجد دالة تمييز واحدة لكل مرحلة وبناءا عليه فإن قيم إيجن وبالباغة (٤٩٥٠٦٧٧، ١٣٣٠٩٩٥، ١٤٢٠٠٧٦) على ترتيب المراحل هي تمثل ١٠٠% من التباين المفسر مما يؤكد دقة دوال التمايز الناتجة

ب. معامل ارتباط التوافق (ارتباط كانونيكل):

وهو يقيس قوة الارتباط بين متغيرات دالة التمايز (النسب المالية) والمتغير التابع (المراحل) وتوضح نتائج الجدول السابق أن قيمته كانت مرتفعة وموجبة (٠٠٩٩) مما يدل على أن النسب المالية بدالة التصنيف ترتبط ارتباطا قويا بمراحل حياة المشروع.

ج. مربع ايتا:

ويعرف على أنه مربع ارتباط كانونيكل ويقيس هذا المؤشر القدرة التصنيفية للنموذج وقد أوضحت النتائج ارتفاع قيمته إلى (٩٩%) في جميع مراحل دورة حياة المشروع.

د. معامل ويلكس لمدا:

يهتم هذا المعامل باختبار بواقى التمايز لتفسير قدرة النسب المالية على التمييز وتوضح النتائج انخفاض قيمته حيث تراوحت قيمته بين (٠٠٠٠٤ إلى ٠٠٠٠٧) مما يدل على ارتفاع معنوية قدرة النماذج المقترحة على التمييز بين مراحل حياة المشروع.

هـ. مربع كاي:

تؤكد النتائج من خلال قيمة مربع كاي أن النسب المالية المقترحة لا ترجع إلى الصدفة حيث تراوحت قيمته بين (٦٣٠٧٦ إلى ٩٠٠٧٣) وهي قيم مرتفعة ومعنوية عند جميع مستويات المعنوية المتعارف عليها.

جدول (٦): نتائج اختبار معنوية النماذج بين مراحل دورة حياة المشروع

مرحلة دورة حياة المشروع			المعالم الإحصائية
الانحدار والتصفية	النضج	البداية والنمو	
١٤٢٠٠٧٦	١٣٣٠٩٩٥	٤٩٥٠٦٧٧	قيمة أيجن (Eigenvalue)
٠٠٩٩٦	٠٠٩٩٦	٠٠٩٩٩	ارتباط كانونيكل ("R" Canonical Correlation)
٩٩٠٢	٩٩٠٢	٩٩٠٨٠	مربع إيتار (R^2)
٠٠٠٠٤	٠٠٠٠٧	٠٠٠٠٤	وليكس لمدا (Wilks Lambda)
٩٠٠٧٣٩	٦٣٠٧٦٨	٩٠٠٧٣٩	مربع كاي (X^2)
٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	المعنوية

مما سبق يمكن رفض الفرض النظري "لا يوجد تمييز ذو دلالة إحصائية للنسب المالية يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر المالي خلال دورة حياة المشروع" ومن ثم يقبل الفرض البديل

ثالثاً: نتائج تحليل الانحدار اللوجستي:

استخدم الباحث تحليل الانحدار اللوجستي بهدف تحديد معاملات التمايز بوحداتها الأصلية ويوضح جدول (٧) قيم معاملات دالة التمييز الخطية غير المعيارية (معادلات الانحدار اللوجستي) الخاصة بالثلاث مراحل بدورة حياة مشروع وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن تحليل الانحدار اللوجستي قد قام باختيار أهم العوامل التي يمكن من خلالها بناء دالة التمايز وهي:-

١- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي

٢- الالتزامات للمقارنة مع حقوق الملكية

٣- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل

٤- نسبة السيولة العادية

٥- السيولة الفورية

٦- نسبة الالتزامات المتداولة

٧- نسبة الالتزامات طويلة الأجل.

٨- معدل التمويل بالديون

كما أوضحت النتائج أن قيمة الوزن المعياري للدالة الوجودية يمكن أن يؤخذ دليلاً على طبيعة المرحلة التي يمر بها المشروع فمن خلال نتائج الجدول يلاحظ أن ارتفاع الوزن المعياري للمرحلة يمكن من خلاله التنبؤ بحالة المشروع، أما يوجد في مرحلة البداية والنمو أو مرحلة الانحدار والتصفية وفي حالة انخفاض الوزن المعياري للمرحلة دل هذا على وجود المشروع في مرحلة النضج حيث يتناسب الوزن المعياري عكسياً مع مراحل الازدهار في حياة المشروع مما سبق يمكن صياغة دالة التصنيف "النموذج التصنيفي" من خلال معاملات الانحدار اللوجيستية بجدول ٧.

جدول (٧): قيم معاملات دالة التمييز الخطية غير المعيارية (معادلات الانحدار الوجودية) الخاصة بالثلاث مراحل.

مرحلة دورة حياة المشروع			النسب المالية
الانحدار والتصفية	النضج	البداية والنمو	
٣٠.٦٩٧	١٠.٩٦٩	٤٠.٣١٢	الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي
٧٠.٩٨٦	١١٠.٦٣٩-	١٢٠.٠١٣	الالتزامات للمقارنة مع حقوق الملكية
١١٠.٠١١	٠.٥٦٩	١٢٠.٤٤٨	الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل
٠.٠٠٩٦٨	٠.٢٢٢-	٠.١٢٦	نسبة السيولة العادية
٠.٣٣٦	١٠.١٤٨	٠.١٢٩-	السيولة الفورية
١٠.٣٥٨	١٠.٨٩٤	١٠.٢٠٤	نسبة الالتزامات المتداولة
٠.١١٢-	١٠.٢٥٠	٠.٤٦٠-	نسبة الالتزامات طويلة الأجل
٠.٣٥١-	١٥٤.٠٩٧٩	٣٢٠.٣٩٢-	معدل التمويل بالديون.
٤٧٢.٠٨٤٠-	١٠٧.٠٠٤٤-	٥٥٧.٠٦٠.٨-	الثابت
٤٧٠.٠٦٢	١٠٤.٠٧٧	٥٥٥.٠٤٠	الوزن المعياري للمرحلة

رابعاً: نتائج تحليل العامل (FACTOR ANALYSIS)

استخدام الباحث تحليل العامل بهدف تنفيذ نموذج مقترح ويتم ذلك من خلال تقسيم النسب المالية محل الدراسة إلى مجموعة عوامل يحتوى كل عامل على عدد من النسب المالية تتميز

بوجود ارتباط ذاتي عالٍ المعنوية بينها حيث تقدر بعد ذلك المساهمة النسبية لكل عامل من خلال القيمة المتجمعة لمساهمات النسب المالية المكونة للعامل.

ويوضح جدول ٨ نتائج تحليل العامل بهدف إيجاد نموذج مقترح لتأثير دورة حياة المشروع على محتوى المعلومات المحاسبية لمعالجة الأختلالات المالية ولفحص نتائج الجدول يلاحظ أن تحليل العامل قد قام بتقسيم النسب المالية محل الدراسة إلى أربع عوامل كما يلي:-

العامل الأول:

أشتمل العامل الأول على نسبة حقوق الملكية للمقارنة بين الالتزامات ومعدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل ونسبة الالتزامات المتداولة ومعدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل حيث وصلت قيمة التشبع لهذه النسب المالية (٠٠٠٩٩٠، ٠٠٠٩٩٠، ٠٠٠٩٦٢، ٠٠٠٧٧٧) على الترتيب حيث يلاحظ أن الثلاث نسب المالية الأولى هي أعلى مساهمة في هذا العامل نظراً لارتفاع قيم التشبع لها، بينما انخفضت النسبة الرابعة مما يؤكد انخفاض مساهمتها النسبية في هذا العامل وأوضح النتائج أيضاً أن المساهمة النسبية للعامل الأول وصلت إلى ٥٠.٦٩٧% مما يؤكد على وجوب الاهتمام بالنسب المالية المكونة لهذا العامل فهي الأعلى تأثيراً في إحداث اختلالات مالية يجعلها أكثر تأثيراً على محتوى المعلومات المحاسبية ويمكن إطلاق أسم مقترح لهذا العامل () .

العامل الثاني:

أوضحت نتائج الجدول السابق أن إجمالي مساهمة العامل الثاني قد بلغ ٢١.٧٥٦% حيث أشتمل على النسبة المالية الآتية:

- | | |
|---------------------------------------|--------------------|
| ١- الالتزام بالمقارنة مع حقوق الملكية | بقيمة تشبع (٠٠٨١٧) |
| ٢- معدل التمويل بالديون | بقيمة تشبع (٠٠٨٩٦) |
| ٣- معدل الديون إلى حقوق الملكية | بقيمة تشبع (٠٠٩٢٩) |
| ٤- معدل التمويل للديون طويلة الأجل | بقيمة تشبع (٠٠٦٦٣) |

مما سبق يتضح أن معدل الديون إلى حقوق الملكية هي أغلب النسب المالية تأثيراً في العامل الثاني كما لوحظ جميع العلاقات بين النسب والعامل موجبة، ويمكن إطلاق أسم مقترح لهذا العامل () .

العامل الثالث:

أوضحت النتائج أن هذا العامل يتكون من أربع نسب مالية، نسبتان منهما (الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي والوزن النسبي للأصول المتداولة للهيكل الاستثماري) كانت العلاقة بينهما وبين العامل علاقة عكسية أي بانخفاض هذه النسب ترتفع كفاءة العامل بقيم تشبع بلغت (-٠٠٦١٨، -٠٠٩٤٠) كما أظهرت النتائج أن هناك نسبتان ماليتان ترتبطان بهذا العامل ارتباطاً موجباً (الوزن النسبي للأصول الثابتة في الهيكل التمويلي ونسبة الالتزامات طويلة الأجل) بقيم تشبع (٠٠٩٤٠، ٠٠٧١٨) على الترتيب وقد بلغت المساهمة النسبية لهذا العامل (١٠٠٨٥٥%) يمكن إطلاق أسم مقترح لهذا العامل () .

العامل الرابع:

من خلال النسب المالية المكونة لهذا العامل (نسبة السيولة العادية والسيولة الفورية) يمكن أن نطلق على العامل (عامل السيولة) وأوضح النتائج أن إجمال المساهمة النسبية لهذا العامل بلغت (١٠٠٠٣٩) وكانت قيم التشبع لهاتين النسبتين موجبة مما يؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بينها وبين العامل.

وقد بلغت إجمالي المساهمة النسبية لهذا النموذج المقترح (٩٣٠٣٤٧%) مما يؤكد إمكانية الاعتماد

عليه في معالجة الاختلالات المالية التي قد تحتويها المعلومات المحاسبية.

بناءً على ما سبق يمكن تحديد معالم النموذج المقترح بتأثير دورة حياة المشروع على المحتوى

المعلومات المحاسبية لمعالجة الأختلالات المالية وذلك من خلال الاهتمام بقيم النسب المالية ذات قيم

الشيوع المرتفعة الآتية:

- ١- حقوق الملكية بالمقارنة بالالتزامات
- ٢- معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل.
- ٣- نسبة الالتزامات المتداولة.
- ٤- معدل الديون إلى حقوق الملكية
- ٥- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل
- ٦- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري

جدول (٨) نتائج تحليل العامل لإيجاد نموذج مقترح لتأثير دورة حياة المشروع على محتوى المعلومات المحاسبية لمعالجة الأختلالات المالية.

العوامل	التشيع	المساهمة النسبية %	الاسم المقترح
العامل الأول			
١- حقوق الملكية بالمقارنة مع الالتزامات	٠٠٩٩٠	٥٠٠٦٩٧	
٢- معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل	٠٠٩٩٠		
٣- نسبة الالتزامات المتداولة	٠٠٩٦٢		
٤- معدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل	٠٠٧٧٧	٢١٠٧٥٦	
العامل الثاني			
١- الالتزامات بالمقارنة مع حقوق الملكية	٠٠٨١٧		
٢- معدل التمويل بالديون.	٠٠٨٩٦		
٣- معدل الديون إلى حقوق الملكية.	٠٠٩٢٩		
٤- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل	٠٠٦٦٣	١٠٠٨٥٥	
العامل الثالث			
١- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي	٠٠٦١٨-		
٢- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل	٠٠٩٤٠		
٣- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري	٠٠٩٤٠-		
٤- نسبة الالتزامات طويلة الأجل	٠٠٧١٨	١٠٠٠٣٩	
العامل الرابع			
٦- نسبة السيولة العادية.	٠٠٨٤٦		
٧- السيولة الفورية	٠٠٨٩٠		عامل السيولة
إجمالي المساهمة النسبية		٩٣٠٣٤٧	

الخلاصة والنتائج

تناول البحث نظرية دورة حياة المشروع لدعم وتفعيل دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات في جمهورية مصر العربية في متغيرات النظام العالمي الجديد، وتم التوصل إلى الخلاصة والنتائج التالية:

استخدام الباحث مجموعة من النسب المالية التي يمكن من خلالها الحكم على درجة التعثر في الشركات خلال مراحل دورة حياة المشروع وأثر هذه النسب على محتوى المعومات المحاسبية في معالجة الاختلالات المالية وهي:

٢١- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي

٢٢- حقوق الملكية بالمقارنة مع الالتزامات

٢٣- الالتزامات للمقارنة مع حقوق الملكية

٢٤- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل التمويلي.

٢٥- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.

٢٦- نسبة السيولة العادية.

٢٧- السيولة الفورية

٢٨- معدل غطاء الالتزامات طويلة

٢٩- نسبة الالتزامات المتداولة.

٣٠- نسبة الالتزامات طويلة الأجل.

١١- معدل التمويل بالديون.

١٢- معدل الديون إلى حقوق الملكية

١٣- معدل التمويل بالقروض قصيرة الأجل.

١٤- معدل التمويل بالديون طويلة الأجل تساوي

استخدام الباحث سلسلة زمنية عبارة عن ١٠ سنوات تبدأ من ١٩٩٩ - ٢٠٠٨ لميزانيات ثلاث

شركات تمثل الثلاث مراحل لدورة حياة المشروع وهي:

٧- شركة الشرق الأوسط للاستثمارات التعدينية وهي تمثل مرحلة البداية والنهاية.

٨- شركة بور سعيد للملاحة والأعمال البحرية وهي تمثل مرحلة النضج.

٩- شركة بور سعيد للتنمية السياحة وهي تمثل مرحلة الانحدار والتصفيية.

وقد استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يمكن من خلالها اختبار فروض البحث وهي:

١- مصفوفة الارتباط بين النسب المالية المستخدمة في الدراسة.

٢- تحلي التمايز.

يعد أسلوب تحليل التمايز الخطي أحد الأساليب الإحصائية لتحليل المتغيرات المتعددة ذات الطبيعة التنبؤية الذي يتعامل مع هياكل البيانات التي تنطوي على وجود عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع نوعي ويختص تحليل التمايز بالإجابة على ثلاث تساؤلات تتمثل في:

- هل هناك فروق معنوية بين الشركات التي تمثل مراحل حياة المشروع محل الدراسة في النسب المالية لها.

- هل يمكن التمييز بين هذه الشركات التي تمثل المراحل المختلفة لحياة المشروع من خلال النسب المالية محل الدراسة.

- هل متغيرات دالة التمايز (النسب المالية) كافية لإتمام التمييز بنسبة ثقة عالية.

٣- الانحدار اللوجستي:

استخدام الباحث الانحدار اللوجستي لإيجاد معادلة تمايز بين الشركات محل الدراسة والتي تمثل الثلاث مراحل بدورة حياة المشروع ذلك بهدف تقدير الوزن المعياري لكل مرحلة.

٤- تحليل التعامل:

استخدام الباحث تحليل العامل بهدف إيجاد نموذج مقترح لتأثير دورة حياة المشروع على محتوى المعلومات المحاسبية لمعالجة الاختلافات المالية وذلك من خلال النسب المالية محل الدراسة.

بناءً على ما سبق يمكن تحديد معالم النموذج المقترح بتأثير دورة حياة المشروع على المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية لمعالجة الاختلافات المالية وذلك من خلال الاهتمام بقيم النسب المالية ذات قيم الشيعو المرتفعة الآتية:

١- حقوق الملكية بالمقارنة بالالتزامات.

٢- معدل غطاء الالتزامات طويلة الأجل.

٣- نسبة الالتزامات المتداولة

٤- معدل الديون إلى حقوق الملكية.

٥- الوزن النسبي بالأصول الثابتة في الهيكل .

٦- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري.

ويجب مراعاة النقاط التالية لمعالجة التعثر المالي وهي:-

- ١- العمل على تحقيق التوازن في تحديد الهيكل المالي (الموارد الذاتية والموارد الخارجية).
- ٢- السعي نحو تحقيق التوازن بين سياسات العائد والمخاطرة في سياسات التشغيل.
- ٣- الاعتماد على الأسلوب العلمي في التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المالي.
- ٤- محاولة تجنب مشكلة التعثر المالي سواء في العلاقة مع العملاء (سياسة تحصيل الديون) أو في العلاقة مع الممولين (سياسة سداد الديون).
- ٥- جدولة الديون (إعادة جدول زمني للسداد).
- ٦- فتح أجل الدين (مرتبط بزيادة الفوائد).
- ٧- رسمة الدين (أي تحويل الدين إلى شريك).
- ٨- تسهيل الأصول شبة النقدية (المخزون/ الأوراق المالية/ الأصول المتداولة).
- ٩- سياسة التوريق (إصدار أوراق مالية بقيمة الدين).
- ١٠- التنازل عن نسبة من الدين (الأصل أو الفوائد).
- ١١- أخذ تمويل إضافي من الممول بشروط جديدة.
- ١٢- الاندماج مع شركات أخرى.
- ١٣- المفاوضات الودية مع الممول.
- ١٤- التصفية (الاختيارية أو الإجبارية).
- ١٥- إعادة التنظيم/ إعادة الهندسة.
- ١٦- الإفلاس.

١٧- التوصل إلى تعريف أو تصنيف محدد لمفهوم التعثر حيث اعتمد التصنيف على معدل الخسائر

المتراكمة إلى رأس المال وارتفاع حجم المديونية وعدم القدرة على السداد وتوفير الحد الأدنى من

متطلبات العملية التشغيلية.

١٨- توفير أدوات تشخيصية ومراجعة تحليلية معمقة لتحديد الوضع المالي للشركة بشكل دقيق.

١٩- توفر خطط عمل دقيقة تتضمن آلية إدارة موجودات والتزامات الشركة.

٢٠- وجود آلية لمتابعة الخطط التشغيلية وقياس الانحرافات.

- ٢١- وجود تعاون بين البنوك والجهات الدائنة لعدم وجود نصوص تشريعية أو حوافز تلزم و/ أو تشجع على ذلك.
- ٢٢- معالجة ضعف الإدارات التي تسلمت الشركات عند إعادة الهيكلة، وعدم تفرغ وخبرة العديد منهم.
- ٢٣- حل مشكلة وجود العديد من المطالبات على الشركات المتعثرة وانعدام التنسيق بين الدائنين الأمر الذي أدى إلى إرباك عمل الشركات.
- ٢٤- عدم تأخر المحاكم في الفصل في القضايا المرفوعة على الأشخاص المتسببين في تعثر الشركة.
- ٢٥- استخدام مدخل دورة حياة المشروع لمواجهة فعالة لمشكلات التعثر المالي.
- ٢٦- إيجاد نصوص تشريعية في قانون الشركات أو التشريعات الأخرى لإيجاد غطاء قانوني للتعامل مع الشركات المتعثرة.
- ٢٧- إيجاد وحدة مختصة لمعالجة موضوع الشركات المتعثرة تتمتع باستقلالية معينة.
- ٢٨- وضع أدلة من قبل شركة استشارية متخصصة لتوضيح إجراءات تحديد الشركة المتعثرة وآليات توفيق أوضاعها والخطط والبرامج المطلوبة وآليات المتابعة.
- ٢٩- تدريب الموظفين العاملين في الوحدة على موضوع معالجة الشركات المتعثرة.
- ٣٠- تشجيع البنوك على إيجاد وحدات لمعالجة أوضاع الشركات المتعثرة.
- ٣١- إيجاد آلية لتمويل الشركات المتعثرة (وذلك من خلال صندوق إقراض متخصص وذلك بالتنسيق مع إحدى المؤسسات المصرفية المتخصصة) لجعلها قادرة على للاستمرار.
- ٣٢- تحديد الجهة المختصة بدراسة أوضاع الشركات المتعثرة ويفضل في هذا المجال أن تكون شركات متخصصة في المجالات المالية والإدارية ومعتمدة.
- ٣٣- تطبيق مبدأ المساءلة بحق المسئول عن وصول الشركات المتعثرة إلى هذا الوضع.
- ٣٤- أن يتم اختيار مجالس إدارة من الأشخاص المؤهلين والمتفرغين للعمل وأصحاب السمعة الجيدة.
- ٣٥- وجود خطط ودراسات حول وضع الشركة وإيجاد آليات للمتابعة بحيث لا تكون عملية المعالجة تأجيل للمشكلة فقط.

- ٣٦- لا بد من منح الدائنين حوافز ضريبية تشجعهم على تحويل ديونهم إلى أسهم في الشركة وتشجيعهم على إطفاء كل أو جزء من الفوائد المتراكمة.
- ٣٧- لا بد من إيجاد نصوص تشريعية تبيح تجزئة الشركة المتعثرة وتقسيمها إلى شركات ووحدات إنتاجية جديدة.

المراجع باللغة العربية

١. الجريدة الاقتصادية، العدد رقم ٤٠٤٥، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٤.
٢. د. توفيق عبد المحسن الخيال (٢٠٠٤)، "نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة النقدية بالتطبيق على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية" مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد ٦٣.
٣. حنان محمود عبد العظيم، فعالية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات في ضوء دورة حياة المشروع، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
٤. د. صلاح حسن على سلامة (٢٠٠٠)، "نموذج محاسبي مقترح لتفسير التغيرات في السيولة للوحدات الاقتصادية لترشيد قرارات الائتمان المصرفي"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني.
٥. مركز معلومات قطاع الأعمال - وزارة الاستثمار - القاهرة - ٢٠٠٥.
٦. د. محمد زيدان إبراهيم، "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي لشركات قطاع الأعمال العام" بحث غير منشور، ١٩٩٧.
٧. مطر، محمد، "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحليلين الماليين في الأردن"، مجلة البصائر، جامعة البتراء، العدد الأول، مجلد ٥، ٢٠٠١، ص ٧-٦١.
٨. د. وليد ناجي الخيال، التحليل المالي لإغراض تقويم، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، ٢٠٠٦.
٩. د. وليد ناجي الخيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، ٢٠٠٢.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Charitou A., Neophytou E, and Charalambous C, "Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence for the U.K.", European Accounting Review, 13 (3), 2004, pp. 465-497.
- 2- CATANACH ,A.ET AL.(2002) using life cycle analysis to evaluate borrowers ' credit quality ,commercial lending review, vol. 17 no.5,pp. 12-18
- 3- Danielson, m. and Dowdell, (2001) the return-stages valuation model and expectations within a firm's p/b ratios, financial management ,pp.93-124
- 4- Grant W .Newton Bankruptcy and insolvency accounting : Practice and Procedure «second edition, John Wiley & Sons, inc, New York. P 25.
- 5- Ginoglou D., Agorastos K., and Hatzigagios T., "Predicting Corporate Failure of Problematic Firms in Greece with LPM Logit Probit and Discriminant Analysis Models", Journal of Financial Management and Analysis, 15(1), 2002, pp. 1-15.
- 6- Hamilton, R., Howcroft, B., Liu, Z., & Pond, K. The Survival Potential of Companies placed into Administrative Receivership "Managerial Finance, Vol .17,No.3,2002,pp335-354.
- 7- Hamilton R., Howcroft B., Liu Z., and Pond K., "The Survival Potential of Companies Placed into Administrative Receivership", Managerial Finance, 28 (6), 2002, pp. 5-19
- 8- Ireland, D.C. & Hine, D. (2007). Harmonizing science and business agendas for growth in new biotechnology firms: Case comparisons from five countries. Technovation, 27, 676-692.
- 9- Kane ,G.et al.(2003) the role of corporate life cycle in the prediction of corporate financial distress,commercial lending review ,vo;.18,no6,pp26-28.
- 10-Martinez I.(2003) the impact of firm - specific attributes on the relevance in earnings and cash -flows : a nonlinear relationship between stock return and accounting numbers review of accounting & finance, vol2.no 1,pp 16-39.
- 11-Rutherford, M.W, Buller, P.F., & McMullen, P.R. (2003). Human resource management problems over the life cycle of small to medium-sized firms. Human Resource Management, 42, 321-335
- 12-<http://www.finance21.org/m3aref.htm>
- 13- Welfinance, "Going Concern", 2003, Available at: <http://www.investorwards.com/2189/goingConcern.Html>